جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

موقف محمد حمزة من السنة النبوية من خلال كتابه "الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث"

- دراسة نقدية -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: علوم الحديث

إعداد الطالبة: فاطمة قمري

إشراف: د. أكرم بلعمري

لجنة المناقشة:

الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريف زتون	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيسا
أكرم بلعمري	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مناقشا

الموسم الجامعي: 1439هـ/1440هـ - 2018م/2019م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

موقف محمد حمزة من السنة النبوية من خلال كتابه "الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث"

- دراسة نقدية -

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: علوم الحديث

إعداد الطالبة: فاطمة قمري

إشراف: د. أكرم بلعمري

لجنة المناقشة:

الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريف زتون	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيسا
أكرم بلعمري	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مناقشا

الموسم الجامعي: 1439هـ/1440هـ - 2018م/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

"الإنسان بلا قرآن وسنة، جسد بلا روح"

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾ الشورى: ٥٢

شكـــر وعـــرفان

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم: ٧

لا يسعني إلا أن أتوجه بالحمد والشكر لله أولاً و آخرا، والذي وفقني وسدد خطايلإتمام هذه الرسالة.

الحمد الله الذي أنعم عليَّ بنعمة الإسلام، وسنة نبينا محمد ﷺ. ربي أشكرك وأحمدك حتى يبلغ الحمد منتهاه، أن يسرت لي سبيل الطريق، وأعنتني في كل يوم من أيام حياتي في تحصيل هذا العلم حتى بلغت درجة معرفة الصواب من الخطأ.

كما أتقدم بخالص الشكر، إلى الأستاذ المشرف **الدكتور أكرم بلعمري** -حفظه الله- الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا العمل العلمي، فله مني كلَّ الاحترام والتقدير، وأبتهل إلى الله تعالى أن يجازيه ويبارك فيه ، وأن يكون جهده هذا في صحيفة أعماله يوم يلقى الله ﷻ، وأوجه الشكر إلى جميع أساتذة معهد العلوم الإسلامية الذين لم يبخلوا عليَّ بالنصح والإرشاد.

كما أشكر كل من ساعدني ووضع بصمته في إنجاز هذه المذكرة العلمية ونافعة لمن بعدنا، وأخص بالذكر أساتذة بلدنا الشقيق سوريا:**الأستاذ الدكتور محمد نور العلي**، أشكره كثيراً على الجهد الذي بذله وأخذت من وقته فله مني كلَّ الاحترام والتقدير أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجازيه كل خير، **والأستاذة روضة** أشكرها كثيراً على النصائح التي جعلتني أفهم مِيُول الحداثيين، كما لا أنسى شكر بعض الأساتذة من بلدنا الحبيب وأخص بالذكر **الأستاذ نور الدين تومي، الأستاذ مصطفى حنانشة، الأستاذ محمد وقادي.**حفظهم الله جميعا، أسأل الله أن يتقبل مني ومنهم، وأن يجزل لي ولهم في الدارين نعم المولى ونعم النصير.

وما يسعني في الأخير إلا الصلاة والسلام على من تدمع العين لرؤيته وتسعد الأذن بسامع سيرته وتسعى النفس أن تعيش على خطاه وكانت الروح فداه سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ.

فاطمة

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الغالية

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل علي بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح الذي علَّمني أن أرتقي سلم الحياة بصبر وحكمة، تغمده الله برحمته الواسعة وجعل مثواه الجنة أبي الغالي

إلى من حبهم يجري في عروقي وبهم ابتهجت حياتي إلى من يلهج بذكراهم الفؤاد

إخوتي: عصام-التجاني، وأخواتي: أحلام- هادية

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق نحو النجاح، إلى من تكاتفنا

يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى

صديقاتي وزميلاتي وزملائي

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير لنا درب العلم والنجاح

أساتذتنا الأفاضل بجامعة حمه لخضر-الوادي-

فاطمة

ملخص الدراسة

يقوم هذا البحث بدراسة موقف محمد حمزة من السنة النبوية من خلال كتابه "الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث" – دراسة نقدية– وقد انبنى من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث خصصت المقدمة للتعريف بالموضوع وأهميته وأسباب اختياره، ثم اشتمل المبحث الأول على موقف محمد حمزة من مصطلح السنة والحديث، أما المبحث الثاني فكان موقفه من تدوين الحديث، ثم ختمت الدراسة بمبحث أخير خُصص لموقفه من عصمة النبي ﷺ، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها أن الشبهات التي أثارها الحداثيون العرب عبارة عن نسيج أثارها القدامى من مشككي السنة المطهرة، وأنهم قصدوا التقليد.

This research aims to study Muhammad Hamza's attitude of the Sunnah through his book "The Prophetic Hadith and his Position in the Islamic Thought" using a critical study. This study includes an introduction , three chapters and conclusion. The introduction is mainly concerned with the definition of the topic, its importance and the reasons of its choice. The first chapter deals with the problematic of both terms the "Sunnah" and "Hadith", while the second chapter is directed to his attitude on the codification of the Hadith. Finally the study is concluded with the third and final chapter which is devoted to his position from the infallibility of the Prophet (PBUH).). After all the above, I reached that the suspicions raised by Arab modernists are a fabric of ancient antiquity of skeptics of the Sunnah and they have meant the imitation.

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونسترشده، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الفعال لما يريد وأشهد أن محمداً عَبدُهُ ورسولهُ المؤيد بالآيات الباهرات والمعجزات الظاهرات التي جعلها حجة على القريب والبعيد ، وجعل أظهرها وبَيَنَها القرآن المجيد الذي قطع الله به الحجج ، وأَلْجم به كل كافر عنيد .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾آل عمران: ١٠٢

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾النساء: ١

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾الأحزاب: ٧٠ - ٧١

أما بعد :

إن من أفضل العلوم بعد كتاب الله سنة رسوله ﷺ، إذ أنَّ السنة رديفة للقرآن وهي جلاؤه وبيانه، فهي المصدر الأول مع كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد جعل الله تعالى معجزة النبي عليه الصلاة والسلام الوحي، فالوحي في الإسلام هو الرِّسالة السَّماويّة من الله سبحانه وتعالى إلى أنبيائه ورسله عليهم السَّلام؛ فتحمل هذه الرِّسالة – التي تكون طُوال فترة النُّبوة – الدِّين والتعاليم الرَّبانيّة والتَّثبيت والإجابة والاطلاع على الغيبيات بحسب مقتضى الحال لكلِّ نبيٍّ ورسولٍ بعد إرادة الله تعالى.

كان المسلمون يتبعون أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، وهذا ما حثنا عليه القرآن الكريم على وجوب طاعته ﷺ، وقد كان الصحابة يُحذِّرون الناس من التساهل بالسنة أو الإعراض عنها أو الإنكار لها برأي من الآراء، أو اجتهاد من الاجتهادات، لكن رغم هذا كله فإن السنة كانت هدفاً

لأعداء الإسلام منذ زمن بعيد، لكنها قاومت وإلى حدِّ الآن تقاوم، وحطمت كل من حاول هدم السنة النبوية منذ القديم، بما رسخ في قلوب المؤمنين من إيمان وتقديس، حيث وجه هؤلاء سهام مطاعنهم إلى الحديث، محاولين تشويهه بمختلف الاتهامات والافتراءات، وهم يدركون تمام الإدراك دوره المكمل للقرآن الكريم في هداية الإنسانية وإسعادها، حيث أنهم يأتون بأدلة واهية على ما يزعمون ويخترعون عللاً وأسباباً من محض خيالهم من غير سند ويقتنصون كل شاردة وواردة في مصادر غير معتمدة ويتهمون رجال الحديث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم بمختلف التُّهم،ثم بحث هؤلاء المشككون عن الأحاديث و حكّموا العقل فيها بحيث قبلوا ما يتماشى منها مع عقولهم وأهوائهم وما ليس كذلك ردُّوه.

إشكالية الموضوع:وضع إشكاليات تتم الإجابة عنها من خلال مباحث هذا البحث، حتى يَتمَ العمل بذلك.

أما الإشكال الرئيسي فهو كالآتي: ما موقف محمد حمزة من السنة النبوية؟

ويتفرع عن هذا الإشكال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- كيف تعامل محمد حمزة مع مصطلحي السنة والحديث؟

- وكيف تناول موضوع السنة النبوية ؟ وما الشبهات التي أثارها حولها؟ وما دافعه للفصل بين السنة العملية والسنة القولية؟

العنوان: موقف محمد حمزة من السنة النبوية من خلال كتابه " الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث"- دراسة نقدية -

أهمية الموضوع:

تتمحور أهمية الموضوع في النقاط الآتية:

1- أن هذه دعوى قديمة حديثة، إذ إنَّ الحداثيين يعترِفونبالقرآن المجيد، وهذا إيهاماً للناس بأنهم أكثر التزاماً به من غيرهم.

2- الانتشار الكبير لأفكار الحداثيين، ومنهم محمد حمزة فنجد أفكاره ومؤلفاته استحوذت فكر فئة الشباب خاصة في العالم العربي وغيرهم.

3- نفي الحداثيين عصمة الأنبياء وعلى رأسهم سيدنا رسول الله ﷺ.

أهداف الموضوع:

1- بيان أن أعداء الإسلام حاولوا الانتقاص والتشكيكبالسنَّة النبوية الشريفة بما في ذلك النبي ﷺ.

2- محاولة الكشف عن مخططات الفكر الحداثي بصفة عامة، ومحمد حمزة بصفة خاصة.

3- يبان آراء وأفكار محمد حمزة في كتابه من السنة.

4- بيان أن عصمة الأنبياء وعلى رأسهم سيدنا رسول الله ﷺحقيقة دينية، وأنَّها برهَان وحجة لوحي الله تعالى.

أسباب اختيار الموضوع:

1- قلة الدراسات النَّاقِدَة للحداثة في مجال علوم الحديث.

2- كثرة انتشار الفكر الحداثي في الدول العربية، من خلال مجموعة مؤلفات باطلة تطعن في السنة النبوية .

3- الرغبة في الإطلاع أكثر على الفكر الحداثي بصفة عامة، وفكرة صاحب الكتاب بصفة خاصة، والذي شجعني أكثر هو حضوري لمجموعة من الملتقيات الدولية ساهمت في فتح مجالات وآفاق فكرية كبيرة مست هذا الموضوع.

4- الطعن وتشويه شخصية النبي ﷺ بصفة عامة، ونفي الوحي بصفة خاصة.

5- عدم وجود دراسات شافية ووافية حول موضوع محمد حمزة.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في هذا الموضوع وفي حدود الإطلاع الذي قمت به، لم أقف على دراسة خاصة في بيان موقف محمد حمزة من السنة النبوية، وما كان منها فهو عبارة عن كتب وملتقيات ومقالات رداً لِمَا توصل إليه الحداثيون من أفكار باطلة لا أساس لها من الصِحة لعل أهمها:

- الحداثة وموقفها من السنة النبوية ل حارث فخري عيسى عبد الله، وأصل الكتاب أطروحة دكتوراه تم طبعه بدار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة الطبعة الأولى 1434هـ-2013م، وتأتي هذه الرسالة للتعريف بالحداثيين وبموقفهم من السنة النبوية، ونجد الباحث قسمها إلى أربعة فصول حيث تناول موضوع الحداثة العربية بشكل موسع، وبعد ذلك تطرق إلى ذكر الأدوات التي استعملها التيار الحداثي لتفكيك السنة النبوية ونفي صفة الوحي .

- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ل محمد مصطفى الأعظمي وأصل الكتاب أطروحة دكتوراه تم طبعه المكتب الإسلامي 1400هـ-1980م وتأتي هذه الرسالة للرد على بعض الشكوك والشبهات، وإثبات وجوه الضعف والخلل حول ما كتبه شاخت في كتابه ونجد الباحث قسمها إلى قسمين حيث تناول موضوع السنة ومكانتها في الإسلام وثلاثة ملاحق.

- رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة ل عماد السيد الشربيني تم طبعه بدار الكتب المصرية 1424هـ-2003م وألف هذا الكتاب ليزيح هذه الافتراءات، وليزيل هذه الترهات، وليؤكد أن الله سبحانه وتعالى اصطفى رسوله محمداً ﷺ وعصمه، وحفظه في بدنه وعقله، وحفظه فيما يبلغ عن الله ﷻ، وحفظه في فكره واجتهاده، وحفظه في خلقه وهديه،ونجد المؤلف قسمه إلى تمهيد يشمُل مبحثين المبحث الأول حيث تناول موضوع تعريف العصمة والمبحث الثاني أهمية السيرة النبوية في فهم الإسلام قرآناً وسنةً وحضارةَ.

نلاحظ من الدراسات السابقة أنها ركزت على السنة، أما رسالتي فقد جمعت بين تعريف السنة وتدوين الحديث النبوي وعصمة النبي ﷺ.

صعوبات الموضوع:

من بين الصعوبات التي واجهتني: أن كتاب محمد حمزة طويل والوقت قصير، وصعوبة التعامل مع موضوع الحداثة عامة، وأفكار وشبهات محمد حمزة خاصة.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهجين:

*المنهج الاستقرائي.

*المنهج الوصفي.

* المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الأفكار والشبهات التي يستدل بها محمد حمزة، والتي تظهر في كافة المباحث.

* المنهج النقدي: اعتمدته في جُلِّ المباحث، وتمثل في الرد على الشبهات.

منهجية البحث:

حرصت-قدر الإِمْكَان-على اعتماد تقنيات بحثية موحدة في سائر البحث.

1- اعتدت في منهجيتي على ذكر شبهات محمد حمزة ، وتحت كل شبهة أذكر الرد.

2-استمد محمد حمزة هذه الشبهات من المستشرقين القدمى والحداثيين المعاصرين.

3-حيث لا أجد محمد حمزة وغيره يصلي على النبيﷺ، وفي هذا أقوم بإعادة كتابها وأصلي على النبيﷺ، وكذا الأمر مع بقية الأنبياء والرسل عليهم السلام.

4-نقلت الآيات مشكولةبرواية ورش، من البرنامج الإلكتروني مصحف المدينة، وكذا أوضح في الهامش (اسم السورة: رقم الآية).

5-عزوت الأحاديث الواردة في البحث إلى الكتب عن طريق التوثيق الكامل ثم اكتفيت في التخريج من الكتب المشهورة وهي: (الكتب الستة)، إلا في بعض الأحيان أَمِيلُ إلى غيرهم.

6- اعتمدت في متن البحث على الرموز الآتية: الآيات القرآنية ﴿ ﴾ وتكون بهذا الرمز، الأحاديث النبوية«» وتكون بهذا الرمز، وكذا أقوال العلماء وما أنقلهمن أقوال محمد حمزة في كتابه أضعه بين ( ) ، وأما النصوص المقتبسة أضعها بين "".

7-وثقت جميع المعلومات المنقولة في ذكر المرجع لأول مرة، بدأت باسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومحقق الكتاب إن وجد، والطبعة والتاريخ، ودار النشر، والمكان، في حال عدم توفر أي منهما أذكر باختصار نحو(د ط، د ت، د ن، د م)، وفي الأخير أذكر الجزء إن وجد والصفحة.

8-رتبت جميع الفهارس على الحروف المعجم، ما عدا فهرس الآيات على حسب سور مصحف المدينة، وفهرس الأحاديث على حسب حروف المعجم.

خطة البحث:

قسمت هذه المذكرة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث اشتملت المقدمة على التعريف بالبحث وبيان أهميته، وأسباب اختياره.

المبحث الأول: إشكالية مصطلح السنة والحديث عند محمد حمزة من خلال كتابه الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث.

المطلب الأول: موقفه من تعريف السنة والحديث.

المطلب الثاني: التفريق بين السنة والحديث

المبحث الثاني: موقف محمد حمزة من تدوين الحديث النبوي.

المطلب الأول: موقفه من روايات الإذن والنهي عن كتابة الحديث النبوي.

المطلب الثاني: موقفه من تأخر تدوين الحديث.

المبحث الثالث: موقف محمد حمزة من عصمة النبي ﷺ.

تمهيد: التعريف بالعصمة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الأول: رأيه في اجتهادات الرسول ﷺ في الأمور الدنيوية.

المطلب الثاني: رأيه في معاتبة الله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج مع التوصيات.

المبحث الأول:

إشكالية مصطلح السنّة والحديث عند محمد حمزة من خلال كتابه الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث

المطلب الأول: موقفه من تعريف السنة والحديث

المطلب الثاني: التفريق بين السنة والحديث

المبحث الأول: إشكالية مصطلح السنّة والحديث عند محمد حمزة من خلال كتابه الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث.

اختلف أغلب الحداثيين في تعريفهم للسنّة النبوية وحاولوا حصرها في المعنى اللغوي، ولكن هذا الاختلاف عند المحدثين من باب التّوسع والتثبت، وأن هذا المصطلح ثابت عن النبي ﷺ، خلافاًللحداثيين حيث كان هدفهم إنكار السنّة النبوية وتعطيلها وإلغائها جملة واحدة، ومن هؤلاء الّذين شككوا وطعنوا فيها الدكتور محمد حمزة[1].

المطلب الأول: موقفه من تعريف السنة والحديث.

تأخذ السنة النبوية مكانة مرموقة وحيزا كبيرا عند أهلها من خلال مشروعيتها وقد عكف العلماء للتأليف حولها، وخصصوا لها علماً يهتم بها وهو علم الحديث، لكنَّها في الجانب الآخر واجهت إنكارا وتشكيكاً من عدة فرق سابقا وحاضرا وفي هذا المطلب سوف أبرز أهم مواقف محمد حمزة من تشكيكاته الواضحة في حيثيات السنة النبوية.

الفرع الأول: تعريف السنّة في المعنى اللّغوي والاصطلاحي.

أوّلا: المعنى اللّغوي.

يرى محمد حمزة "أن تعريف السنّة تختلف معانيها، ولكن ما يتصل ب (السنة) يُحِيلُنا إلى المعاني التالية":

1- محمد حمزة: هو باحث تونسي معاصر حداثي، أستاذ محاضر بالجامعة التونسية، ومختص في قضايا الفكر الإسلامي، له عدة كتب مشهورة من بينها: (السنة النبوية: إشكالية التدوين والتشريع، تم طبعه في 1996م)، و(إسلام المجددين، تم طبعه في 2007)، و(أفق التأويل في الفكر الإسلامي، تم طبعه 2011م)، وكتاب الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، وكذلك له دراسات من بينها: (فضائل الصحابة بين المتخيل والواقع التاريخي)، و(وضعية المرأة في الخطاب الفقهي القديم)، وغيرها، من أشهر شيوخه نجد على رأسهم الحداثي عبد المجيد الشرفي. ينظر: مؤمنون بلا حدود، مؤسسة دراسات وأبحاث، تاريخ مايو 2013م، المغرب،https://www.mominoun.com(وهذا ما تيسر جمعه)

1- معنى الصقالة: من قولهم: "سنّ الإبل، يسنها سنا إذا أحسن رعايتها حتى كأنه صقلها. وسنّ المنطبق: حسنّه فكأنه صقّله وزينه"[1].

2- معنى الاسترسال: من قولهم: "سنّ الماء،أي أرسله في الرعي ووالي صبّه"[2].

"وأما السنّة فأهم معانيها في لسان العرب: السيرة سواء كانت حسنة أو قبيحة[3]، ولها مرادف آخر وهو الطبيعة". من هذا التعريف يرى محمد حمزة "أن لفظة السنّة تطلقها العرب على كل من ابتدأ أمراً عمليا يقوم به بعده"، هو الّذي سنّه ويشير ابن منظور إلى أن هذا المعنى موافق لقول الرسول ﷺ[4]:«من سنَّ في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده، من غير أن ينقص من أجورهم شيءٌ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده، من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»[5].

قال محمد حمزة: "أن جل التّعريفات اللّغوية تحوم حول معنى الاسترسال في فعل الشيء والطّريقة. ويشير الأزهري إلى هذه المعاني حينما عَرَّفَ السنّة لغة بأنَّها "الطريقة المستقيمة المحمودة"وبهذا قيل فلان من أهل السنّة، أي من الطّريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك عرفها بأنَّها "الدوام"، فتبنى محمد حمزة فكرة "أن لفظة السنّة شديدة الصّلة بالبيئة العربية (الإبل، الماء) وهي مرتبطة بالّواقع العربي في الجاهليَّة وهو ما يفسر تضمين الشِّعر الجاهلّي للفظة (السنّة)"[6].

---

[1]- ينظر: ابن منظور،لسان العرب، ط3 (1414ه)، دار الصادر- بيروت، ج 13، ص 223 (مادة سنَّ).

[2]- المصدر نفسه: ج 13، ص227.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، ج 13، ص225.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، ج 13، ص225.

[5]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط، د ت، دار إحياء العربي- بيروت، رقم الحديث: 69، ج 2، ص 704.

[6]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، دار البيضاء- المغرب، ط: 1، (2015م)، ص 24-25.

وكذلك استدل محمد حمزة بتعريف السنة للتهانوي، حيث قالالتهانوي"أنَّ السنّة تطلق على معانً منها"[1]:

1- الشريعة: "وبهذا المعنى وقع في قولهم (الأولى بالإمام الأعم بالسنَّة)".

2- أحد الأدلّة الشّرعية الأربعة: "وتجمل ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير".

3- ما تبث بالسنّة: "ومن هذا المعنى جاء التَّقسيم الفقهي إلى ثنائية (فرض/ سنّة)، مثل قول أبي حنيفة ((إن الوتر سنة))[2].

4- "ما يعتبر فعله خيرًا من تركه من غير افتراض ولا وجوب"؛ ويقصد من كلامه أن مفهوم السنة يقابل البدعة.

خلاصة الشبهة:

يعتبر محمد حمزة أن تعريف السنّة النبوية هي العادة والعرف، وأنَّها السِّيرة سواء كانت حسنة أو قبيحة، وأنَّها الطّريقة المستقيمة المحمودة المرتبطة بالواقع العربي في الجاهليّة.

الرد على هذه الشبهة:

- يريد الكاتب التّشكيك في سنته ﷺ بشتَّى الطرق ومنها أنه يرجع بتعريفها إلى العرف والعادات وهذا وَهْمٌ منه لأن أهل العلم ربطوا بين مفهوم السنة عند العرب ومعناها الاصطلاحي.

- "إن مصطلح السنّة استعمل في نفس المعنى في القرآن الكريم، وكتب السنّة، وقصائد الشعراء، ولذا فإن ما قاله المستشرقون والحداثيون بأنَّها مصطلح جاهلي مرتبط ببيئة عربيَّة وبلسان عربي، استخدمه الإسلام لا يستند إلى دليل، ومعارض للأدلَّة الملموسة، ثم إن استعمال الجاهليين من العرب لكلمة ما في مفهومها اللغوي لا يلبسها ثوبًا معينًا، ولا يحيلها إلى مصطلح جاهلي؛ إلا إذا

[1]- ينظر:التهانوي، كشاف مصطلحات الفنون والعلوم، ت: رفيق العجم وعلي دحروج، ط1 (1996م)، مكتبة لبنان- بيروت، ص979.

[2]- ينظر: بدر الدين العيني: البناية شرح الهداية، ط1(1420هـ-2000م)، دار المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، ج2، ص32.

لاحظنا استعمالاتهم المختلفة لها، وإلا أصبحت اللغة العربية بكاملها مصطلحًا جاهليًا وثنيًا، وهذا لا يقول به عاقل، وهذا المعنى الاصطلاحي لكلمة السنّة كان محددًا ومعلومًا في صدر الإسلام، والنبي ﷺ بيَن ظهراني أصحابه رضي الله عنهم"[1].

- وأما اشتقاق السنَة من الطريقة المستقيمة المحمودة الّتي يَسِنُها ﷺ لأمته فهذا عين الصوابوقدمشى عليها أهل الحديث وغيرهم، وأنَّهاتتطابق مع المعنى الاصطلاحي، جاء في قوله ﷺ: «....وصلوا كما رأيتموني أصلي»[2].

- الأصل أنَّ القرآن الكريم عربي والسنّة الَّنبوية عربية سيكون قائلها عربي فلابد أن تكون اللغة مشتركة وهي اللّسان العربي.

ثانيا: المعنى الاصطلاحي.

يرى محمد حمزة أنَّ كلمة (السنة) استعملت في أكثر من الاصطلاح لدى علماء التشريع الإسلامي:

-"أولهما معنى الشريعة الإسلامية، وعلى هذا المعنى فهي تشمل كافة التَّعاليم الواردة في القرآن الكريم والحديث أو المستنبطة منهما مما هو حجة، ويحمل على هذا المعنى ما جاء في الأخبار والآثار الّتي تحث على التزام تعاليم الشريعة وعدم التّفريط فيها، وكذلك الأحاديث الّتي تثبت ما كان عليه عمل النبي ﷺ[3] وأصحابه".

-"أما الثاني في هذه المعاني فهو تعاليم الشريعة، وهو الوحي غير المتلو وغير المعجز"[4].

---

[1]- محمد عبد الرزاق الأسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر والشام، ط1 (1429هـ- 2008م)، دار الكلم الطيب- دمشق، ص43.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ط1 (1422هـ)، دار طوق النجاة، د م، رقم الحديث: 6008، ج8، ص9.

[3]- من الأدب والأخلاق أن نصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، والحداثيون المعروف عنهم أنهم لا يصلون عليه ومن بينهم محمد حمزة لا يكتبها في كتابه ولا حتى يذكرها شفاهة في ملتقياته العلمية.

[4]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص26.

حيث أكد أن معنى السنة في الاصطلاح يختلف عند علماء الإسلام حسب أغراضهم وفنونهم وكذلك حسب توظيفهم لها، فهي عند المحدثين غير عند الأصوليين والفقهاء، لذلك نرى مدلولَ معناها من خلال أبحاثهم وأهوائهم[1]..

1- "فالسنّة عند المحدثين : ما أثر عن النبي ﷺمن قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة سواء كانت قبل البعثة أو بعدها".

2- "وأما الأصوليون: فهي عندهم ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من فعل أو قول أو تقرير"[2].

3- "وأما الفقهاء: فهي عندهم مقابلة للواجب وغيره من الأحكام الخمسة، فتكون عبارة عن الفعل الذي دل الخطاب على طلبه طلبًا غير جازم، وعرفوها بلازم ذلك، فقالوا: هي ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها.

ويراد منها المندوب والمستحب والتطوع والنفل والتفرقة بين مدلولات هذه الألفاظ اصطلاح خاص لبعض الفقهاء"[3].

"وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، ومنه قولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا"[4].

يرى محمد حمزة أيضا "أن الاختلاف في تحديد السنة وتعريفها مردّه في نظر الباحثين المعاصرين الغائية التي أرادها العلماء في تعاملهم مع الحديث"[5]:

"أن علماء الحديث بحثوا عن الرسول ﷺ الذي أخبر الله عنه إنه أسوة وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخلق وشمائل وأخبار وأقوال وأفعال".

---

[1]- ينظر: محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 27.

[2]- محمد لقمان السلفي: السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام، ط1(1409هـ- 1989م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ص12.

[3]- المرجع نفسه، ص12.

[4]- الشوكاني اليمني : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت: أحمد عزو عناية، ط 1 (1419هـ-1999م)، دار الكتاب العربي، د م، ج 1، ص 95.

[5]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص27.

"وعلماء الأصول بحثوا عن الرسول ﷺ المشرع الذي وضع القواعد للمجتهدين من بعده، لذلك اهتموا بأقواله وأفعاله وتقريراته التي تثبت الأحكام وتقررها".

وعلماء الفقه إنما بحثوا عن الرَّسول ﷺ الذي لا تخرج أفعاله عن الدَّلالة على الحكم الشرعي"[1].

خلاصة الشبهة:

يرى محمد حمزة أن اختلاف أهل لحديث والأصوليين والفقهاء في تعريف السنة من جهة الاصطلاحيدل على أنَّهُ مصطلح يتغير بتغير الزمان والمكان، وكذلك يتغير حسب أغراضهم الخاصة الغائية، ويرى أيضا أن له أصولاً تاريخية وهو عبارة عن تراث، ويؤكد ذلك وجود بعض الفروق الدقيقة في التعريفات الاصطلاحية للسنّة المذكورة سابقا.

الرد على هذه الشبهة:

قبل الرد على هذه الشبهة لابد من معرفة أنَّ هذا الاختلاف من باب التنوع وليس من باب التضَّاد.

- استدل محمد حمزة على أن الأصوليين بحثوا عن الرَّسول ﷺ (المشرع)، ولكنَّ النبي ﷺ لم يكن مجرد مشرع فقط، بل كان مشرعًا، ومبيِّناً، ومبلغًا، وذلك مصداقًا لقوله تعالى:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[2]كان النبي ﷺ تارة يبين بالقول أو بالفعل أو بهما، وقد ثبت عنه ﷺ أنَّه فسر الظلم في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾[3]، وكذلك فسَّر الحساب اليسير بالعرض والشرك كل ما جاء في القرآن فسره لأن القرآن الكريم بيَّن أنَّ كلَّ ما قاله وفعله ﷺ وحي وإنَّها سنَّة، تحقيقًا في قوله تعالى:

---

[1]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 27-28.

[2]- سورة النجم: الآية 3-4.

[3]- سورة الأنعام: الآية 82.

﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾[1]، وقال أيضا: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]، "فمن وظيفة الرسول ﷺ أن يبيِّن للناس، ويفصل، ويشرح بفعله وقوله، وهذه الوظيفة من الله سبحانه وتعالى وهو الذِّي عين رسوله شارحًا ومبينًا لكتابه، لكي يُفهم على الوجه الذي أراده الله سبحانه وتعالى"[3].

- "أماالتركيزعليمعنيالسنَّةفياصطلاحالفقهاء،أنهناكخلطاًعظيماًفيقصرتعريفهاعليماجاءبهالفقهاءفقط،لأنَّهذاالتَّعميممحضضلال؛لأنهلميكنواعياًومدركاًلفروقالاصطلاحيةلمعناهاإذفيهصرفلهذهالكلمةعنمعناهاالاصطلاحيعندأصولالفقه؛وعليأنَّهامصدرتشريعيمستقلملازمللقرآنالكريمفيالاحتجاجبهاوأنَّالأحكامالتكليفيةالخمستدورفيهاكماتدورفيالقرآنالكريمبالتمام،وهذاماأيدهعلماءأهلالحديثالشريف"[4].

وفي الأخير نقول أن السنة لها إطلاقات عديدة، ولكنَّ أهل الحديث أرادوا بها هديالنبي ﷺ الذّي أمرنا بتباعه على جهة الأسوة والاقتداء والتعبد.

الفرع الثاني: تعريف الحديث في المعنى اللّغوي والاصطلاحي.

أولا: المعنى اللغوي.

الحديث لغةً "ما يقابل القديم"[5]. وفي بعض الألفاظ (ضد القديم، نقيض القديم).

---

[1]- سورة النحل: الآية 82.

[2]- سورة النحل: الآية 44.

[3]- محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د ط (1400هـ- 1980م)، كتب الإسلامي- بيروت، ص12

[4]- محمد عبد الرزاق الأسود: الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر والشام،ط1(1429هـ-2008م)، دار الكلم الطيب- دمشق، ص41-42.

[5]- ابن منظور: لسان العرب، المصدر السابق، ج 2، ص 131. وينظر: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد نجار، معجم الوسيط، د ط، د ت، دار الدعوة، د م،قال: (ضد القديم)، ج 1، ص160. وينظر:التهانوي، المصدر السابق، قال:

ثانيا: المعنى الاصطلاحي.

"وما ورد عن النبي ﷺ وصحابته من قول أو فعل حتى الحركات والسكنات في اليقظة أو المنام، ويعني الخبر أو المحادثة دينية كانت أو غير دينية"[1].

حيث استنتج من خلال هذه التعريفات "أن العلماء أطلقوا كلمة الحديث على ما يقابل القديم، وهم يريدون بذلك القرآن في مقابلة مع الجديد (أي الحديث) في حين أنهم عدوا كلام الله ولم يسموه حديثا"[2].

وكذلك اعتمد على تعريف صبحي صالح حيث قال: "أن اتصال لفظة الحديث ب(الأخبار)، ويقصد به نقل هذه اللفظة من حيّز اللغة إلى حيّز المواضعة حيث أصبحت تعني كل فعل أو تقرير ينسب إلى النبي ﷺ"[3].

خلاصة الشبهة:

"يرى محمد حمزة معنى الحديث في اللغة والاصطلاح، جاء في اللغة بمعنى الجدة وجاءفي الاصطلاح ما أتاه النبي ﷺفهو الذي سمى بنفسه قوله حديثاً، ويرى أيضا أنه تطور بمعنى الأخبار عموما إلى أخبار الرسول ﷺ حتى استقر هذا التطور وعُدّ الحديث شاملا لكل واقعة نسبت إلى النبي ﷺ ولو فعلها مرة واحدة في حياته أو رواها عنه شخص واحد"[4].

(ضد القديم ويستعمل في قليل الكلام وكثيرة)، ص627. وينظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، د ط، د ت، دار الهداية، د م،قال: (نقيض القديم)، ج 5، ص 205.

[1]- ينظر: محمد حمزة،الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق: ص 28.

[2]- المرجع نفسه: ص 29.

[3]-المرجع نفسه: ص28.

[4]- المرجع نفسه: ص29.

الرد على هذه الشبهة:

- تعامل محمد حمزة مع الألفاظ تعاملاً ظاهرًا بشدة، وبالتَّالي جعلها لا تحتمل إلا هذا المعنى وألغى سياق اللفظ الحقيقي.

- إن الله عز وجل سمى القرآن بالحديث ليس من باب الحديث مقابل القديم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ ﴾[1] وقال أيضا: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴾[2]، فلا يجوز أن نجعل الحديث مقابل القديم (القرآن)، ونقول القرآن قديموحديث النبي ﷺجديدفهذا كلام خاطئ، فإنَّ حديث النبي ﷺ قديم هو كذلك تحقيقا لقوله تعالى:﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾[3].

- أخطأ محمد حمزة في قوله أنَّ النبي ﷺ سمى بنفسه قوله حديثًا فقط، إنما أطلق على نفسه سنة، وحديث، ومقالتي، كما ورد في قوله ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[4] وقال أيضا:«لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه...»[5] وغيرها، وقال أيضا:«نضر الله امرئ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[6]، وفي رواية أخرى: «نضر الله عبدا سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه،

---

[1]- سورة الزمر: الآية 23.

[2]- سورة النساء: الآية 87.

[3]- سورة النجم: الآية 3-4.

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، رقم الحديث: 5063، ج 7، ص 2، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح...، رقم الحديث:1401، ج2، ص1020.

[5]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث: 3456، ج 4، ص 169.

[6]- أخرجه الترمذي في سننه،ت: أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ت: أحمد شاكر، ط 3 (1395هـ- 1975م)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، رقم الحديث: 2658، ج5، ص 34.

ورب حامل الفقه إلى من هو أفقه منه»[1]، «نضر الله امرئ سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقهإلى من هو أفقه منه»[2]، وفي بعض الألفاظ (حديثا) في قوله ﷺ: «نضر الله امرئ سمع منا حديثا فبلغه، فرب مبلغ أحفظ من سامع»[3].

المطلب الثاني: التفريق بين السنة والحديث.

لم يَكْتَفِ محمد حمزة بتحريف المعنى الصحيح للسنة والحديث، بل اتجه أيضا إلى التفريق بينهما والقول بأنَّ الحديث إنما حكاية لأقوال النبي ﷺفقط دون أفعاله، وزعم أيضا أنه لا يَقْبل إلا السنة الفعلية فحسب، أما الأحاديث القولية فهو يَرُدَهَا، وفي هذا المطلب سيكون التفصيل.

استند محمد حمزة قبل أن يفرِّق بين السنة والحديث إلى السبب الذي دفعه إلى هذا التفريق وهو الذي انطلق منه وتوصل به إلى هذا الأخير.

كما عَمِدَ إلى التفريق بين السنّة والحديث، وأنهما حالتينتأتيان مترادفتين أو منفصلتين، فالأولى تعتبر أفعال الرَّسول ﷺ؛ أي العمل الذي كان يقوم به الرسول ﷺ والمسلمون في عصر النبوة، أما الثانية فهي أقواله ﷺ؛ أي السنة القولية التي نقلتها مدونات الحديث، ومن هذا المنطلق بَيَّن محمد حمزة من وجهة نظره أن هذه المفاهيم نظرية ولا تتصل بالواقع التاريخي الذي نشأت فيه تلك المصطلحات، ومدى إسهام المحدثين والفقهاء في صياغتها وتحديد معانيها، حيث يذهب مباشرة إلى فكرة إعادة النظر في هذه المفاهيم، وأن السنّة والحديث منفصلان، أتناولها باختصار:

---

[1]- أخرجه أحمد حنبل في مسنده، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط 1 (1421هـ- 2001م)، د م، رقم الحديث: 13350، ج 21، ص 60.

[2]- أخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما،ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط، د ت، دار إحياء الكتب العربية، د م، رقم الحديث: 230،ج 1، ص85(حكم عليه الألباني بالصحة: كتاب صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، ج1، ص302).

[3]- المصدر نفسه: رقم الحديث: 232، ج 1، ص 85 (حكم عليه الألباني بالصحة: كتاب صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، ج1، ص304).

1- "أن السنَّة هي التطبيق العملي أو العمل المتوارث عن النبي ﷺوأصحابه، وأما الحديث هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول فحسب"[1].

2- "أن السنَّة في الاصطلاح عند السلف هي الخطة والطريقة المتبعة، فسنّة الرسول ﷺ هي طريقته التي جرى عليها في أعماله، أما أقواله فلم تكن طريقة متبعة له ولا لأصحابه، أما تسمية الأحاديث مطلقاً بالسنة في اصطلاح المتأخرين، ولولا هذا الاصطلاح ما احتاج الناس إلى تقييد السنة بنعتها ب (العملية)، فإن السنة لا تكون إلا عملية، وأما القولية لا يجري عليها العمل، استدل بأن إتباع سنة أي شخص هو السير على منهجه والتزام طريقته ومبادئه وأصوله وليس معنى ذلك أن يتقيد المتبع بكل جزئية من جزئيات كلامه"[2].

3- "أن السنة لا تعني إلا الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل تسمى السنة العملية أما التي ليس عليها العمل تسمى السنة القولية"[3]، استدل بقول محمد رشيد رضا: [من العجائب أن يغبى بعض المحدثين أحياناً عن الفرق بين السنة والحديث في عرف الصحابة الموافق لأصل اللغة فيحملوا السنة اصطلاحهم الذي أحدثوه بعد ذلك][4].

خلاصة الشبهة: ألخصها في النقاط كالآتي:

أولا: "تبنَّى محمد حمزة فكرة أن هذين اللفظين لهما أصول تاريخية تؤكد وجود بعض الفروق الدقيقة بين الاستعمالين سواء في المستوى اللغوي أو الاصطلاحي، وأن هذا التباين هو الذي جعل المحدثين يحكمون أحيانا على الحديث بأنه مخالف للقياس والسنة والإجماع "[5].

---

[1]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الإسلام الحديث، المرجع السابق، ص 29.

[2]- المرجع نفسه، ص 30.

[3]- المرجع نفسه: ص31.

[4]- رشيد رضا: مجلة المنار، د ط (22شوال1315هـ-15مارس1898م)، مطبعة المنار، مصر- القاهرة، ج 10، ص 849.

[5]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 29.

الرد على هذه الشبهة:

- "وُجِدَ الحديث في وقت مبكر أي في حياته عليه الصلاة والسلام يشهد لهذا"[1]، أبي هريرة أنه قال: قيل: يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله، خالصا من قلبه، أو نفسه»[2].

- "عُرِّفَتْ السنةفي عهد النبي ﷺ باعتبارها قرينة للقرآن الكريم، وتالية له"[3]، ما جاء في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: «جاء ناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: أن ابعث معنا رجالا يعلمونا القرآن والسنة، فبعث إليهم سبعين رجلا من الأنصار، يقال لهم: القراء»[4].

- اتفق المتقدمون والمتأخرون على أن ليس هناك فرق بين السنة والحديث، وهذا بيان من ذلك:

قال الإمام أبو داود رحمه الله: (فإن ذكر لك عن النبيِّ ﷺ سنةٌ ليس مما خرَّجتُه، فاعلم أنَّه حديث واهٍ)[5].

وقال الإمام السيوطي رحمه الله أيضا: (الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها، فحقيقة الرواية: نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك...)[6]، وقال أيضا: (لمن يشتغل بالسنة «محدث»)[7].

---

[1]- عبد المجيد محمود: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د ط (1399هـ-1979م)، مكتبة الخانجي- مصر، ج1، ص13.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم الحديث: 99، ج 1، ص 31، وأخرجه النسائي في سننه: كتاب العلم، باب الحرص على العلم،ت: حسن عبد المنعم الشلبي، ط 1 (1421هـ- 2001م)، مؤسسة الرسالة- بيروت، رقم الحديث: 5811، ج 5، ص 359.

[3]- يوسف القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، د ط (جمادى الأولى1411هـ- نوفمبر1990م)، د ن- الدوحة، ص 7.

[4]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب ثبوت الجنة للتشهد، رقم الحديث: 677، ج 3، ص 1511.

[5]- ينظر: أبي داود في مقدمة سننه: ت: شعيب الأرنؤوط، ط1(1430هـ- 2009م)، دار الرسالة العلمية، د م، ص 44.

[6]- جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ت: أبو قتيبة، د ط، د ت، دار طيبة، د م، ج 1، ص 25- 26.

[7]- ينظر: جلال الدين السيوطي: المرجع نفسه، ج1، ص 29. وينظر: الدهلوي (ت 1052هـ): مقدمة في أصول الحديث، ت: سليمان الحسيني الندوي، ط 2(1406هـ- 1986م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان، ج1، ص37. وينظر: أبو الحسن نور

وقال اللكنوي (ت 1304هـ) رحمه الله: (السنة هي ما أضيف إلى الرسول ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو إلى الصحابي، أو إلى التابعي، فهي مرادف للحديث)[1].

- الحديث والسنة بينهما عموم وخصوص، فهما مبينان على قواعد وأحكام الشريعة ونظمها، ومفصلان لما جاء مجملا في القرآن الكريم، ومضيفان لما سكت عنه، وموضحان لبيانه ومعانيه ودلالاته، كما جاء في سورة النجم لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[2]، فالحديث النبوي هو بمثابة القرآن الكريم في التشريع والسنة كونها وحيا من الله للنبي ﷺ، والحديث والسنة مرادفان للقرآن الكريم في الحجية و وجوب العمل بها، حيث يُستَمد منها أصول العقيدة والأحكام المتعلقة بالعبادات والمعاملات، بالإضافة إلى نظم الحياة من أخلاق وآداب وتربية[3].

- "أن الاختلاف بين المصطلحين إنما هو من باب اختلاف العبارات لا اختلاف الاعتبارات، لا من قبيل الاختلاف الحقيقي، فإن بعض العلماء لم يفرقوا بين المصطلحين، بل جعلوا كل واحدٍ منهما دالاً على الآخر، وهذا بيانُ بعضٍ من ذلك"[4]:

قال الإمام ابن الأثير رحمه الله: (قد تكرر في الحديث ذكر «السنة» وما تصرف منها. والأصل فيها الطريقة والسيرة. وإذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنه وندب إليه قولا وفعلا، مما لم ينطق به الكتاب العزيز. ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة، أي

الدين الملا الهروي: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ت: محمد نزار تميم، د ط، د ت، دار الأرقم- لبنان- بيروت، ج1، ص 154.

[1]- ينظر: طاهر بن صالح السمعوني الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1 (1416هـ- 1995م)، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب، ج1، ص 40.

[2]- سورة النجم: الآية 3-4.

[3]- ينظر: حسن محمد أيوب: تبسيط العقائد الإسلامية، ط5 (1403هـ-1983م)، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان، ص 12-13-14.(بتصرف)

[4]- محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار- دراسةتحليلية نقدية-، ط 1 (1434هـ)، مجلة البيان- الرياض، ص 107.

القرآن والحديث)[1]. وقال التهانوي رحمه الله: (وكثيرًا من يقع في كلام أهل الحديث ومنهم العراقي ما دل على ترادفهما)[2].

وقدبَيَّنَ شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الأمر فقال: "الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرفإلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره". ثم قال: "فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة"[3].

ثانيا: يرى محمد حمزة أن هناك فصلا بين السنّة العملية والسنّة القولية، وبهذا الصدد يرى أن السنة لا تكون إلا عملية؛ أي التي جرى عليها عمل النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأتباعهم.. إلى يومنا هذا، وأما أقواله ﷺ ليست من السنة وإنما هي تراث.

الرد على هذه الشبهة:

قبل الرد على هذه الشبهة ينبغي معرفة أن المهمة العظمى التي جاء بها النبي ﷺ من أجلها هي تبليغ ما أوحي إليه من ربه، عقيدة وشريعة، كتاباَ وحكمة، ولا يختلف اثنان في أن الوسيلة المثلى للتبليغ هي القول باللسان، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ **وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ** ﴾[4]، فنص على أن البيان يكون باللسان[5].

---

[1]- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد،د ط(1399ه-1979م)، مكتبة العلمية- بيروت، ج2، ص409.

[2]- التهناوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، المرجع السابق، ج1، ص627.

[3]- ابن تيمية: مجموع فتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د ط(1416هـ- 1995م)، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية.ج 6-7، ص 18. ينظر: عمر فلاته، الوضع في الحديث،د ط، د ت، مكتبة الغزالي-دمشق ومؤسسة مناهل العرفان- بيروت، ج1، ص 46.

[4]- سورة إبراهيم: الآية 4.

[5]- ينظر: نخبة من كبار العلماء، موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، ط1 (يناير 2012م)، دار نهضة، مصر- الجيزة، ج1، ص193. (بتصرف)

- "إن تقسيم السنّة النبوية إلى سنة عملية متواترة يعمل بها لأنَّها دين لازم، وسنةٍ قوليةٍ لا يُعمل بها ولا تقوم بها الحجة، وهو تقسيم حادثٌ، لم يقل به أحد من سلف هذه الأمة، أو واحد من أئمتها وعلمائها المعتبرين قبل هذا العصر"[1]، ولذلك وصف العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله هذا التقسيم بأنَّه (اصطلاح محدث لا يخفى بطلانه)[2].

- إن أقواله ﷺ حجة كأفعاله، وذلك لأنَّها من عند الله سبحانه وتعالى،كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[3]،

وقال أيضا: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[4]، وهذا النص يشمل كل ما جاء به رسول الله ﷺ مما هو في القرآن وبيَّنه في سنته، سواء كان ذلك في الاعتقادات أو غيرها،وقال الله تعالى أيضا: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[5]، هذه الآية تشمل القرآن والحديث، قد أنزل الله تعالى كتابه- وهو الذكر- ليبينه رسوله ﷺ،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[6]، وأنواع البيان كثيرة كبيان المجمل، أو تخصيص عام، وكل ذلك جاء به الرسول ﷺ لهذه الأمة أولها وآخرها سنة صحيحة في أي زمان.

---

[1]- محمد بن رمضان رمضاني: آراء في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، المرجع السابق، ص 116.

[2]- عبد الرحمن المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط (1406هـ- 1986م)، المطبعة السلفية- بيروت، ج 1، ص 58.

[3]- سورة النجم: الآية 3-4.

[4]- سورة الحشر: الآية 7.

[5]- سورة الحجر: الآية 9.

[6]- سورة النحل: الآية 44.

- استدل محمد حمزة بقول السيد رشيد رضا "أن السنَّة لا تعني إلا الطريقة المتبعة التي جرى عليها العمل"[1]، فقد تناول رشيد رضا هذه القضية ببعض الإسهاب في مواضع من مجلته، الأولى متفرعة عن رأيه في مفهوم السنة أما الثانية فهي تقسيمه للسنة إلى سنة (تشريعية) تفيد شرعاً وحكماً، وسنة (إرشادية) لا تفيد ذلك[2].

- "إن البيان القولي أقوى دلالة من التطبيق الفعلي، ومردُّ ذلك إلى أن القول له صيغة يمكن أن يعلم بها من جميع الوجوه، بل ويمكن أن يدل به على أنه بيان للمجمل، ولذا كانت أكثر سنة النبي ﷺ أقوالا وكانت الأدلة المعتمدة في الشريعة أغلبها أقوالاً لرسول الله ﷺ وعليه فإننا لا نستطيع إهمالها وإلا فقدنا القسم الأكبر والرئيس من السنة، فكم من حقائق كانت موجودة بالفعل، ولكننا لم ننتبه إليها إلا بالقول"[3]، ويستدل على هذا بأقوال نذكر منها:

قول ابن النجار رحمه الله: (ويقدم قوله ﷺ على فعله ﷺ وذلك لصراحة القول: ولهذا اتفق على دلالة القول، بخلاف دلالة الفعل؛ لاحتمال أن يكون الفعل مختصا به، ولأن للقول صيغة دلالة، بخلاف الفعل)[4]. ألا ترى أنه عليه السلام لما حج وبين المناسك للناس قال لهم: «لتأخذوا مناسككم...»[5]، وفي بعض الألفاظ «خذوا عني مناسككم...»[6]، ولما صلى وبين أفعال الصلاة قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»[7]، ولما صلى جبريل عليه السلام بالنبي ﷺ وبين له المواقيت قال: الوقت ما بين هذين فلم يكتف في هذه المواضع بالفعل حتى ضم إليه القول فكان تقديم القول أولى)[8].

---

[1]- محمد رشيد رضا: مجلة المنار، المرجع السابق، ج 10، ص 849.

[2]- ينظر: محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، المرجع السابق، ص 111.

[3]- ينظر: نخبة من كبار العلماء: موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المرجع السابق، ج1، ص193.

[4]- ابن النجار: شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحلي، ط2 (1418هـ-1997م)، مكتبة العيبكان، د م، ج4، ص656.

[5]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، رقم الحديث: 1297، ج2، ص 943.

[6]- أخرجه البيقهي في سننه الكبرى: كتاب الحج، باب الإيضاع في وادي محسر،ت: محمد عبد القادر عطا، ط 3 (1424هـ- 2003م)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، رقم الحديث: 9524، ج 5، ص 125.

[7]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الآذان، باب الآذان للمسافر..، رقم الحديث: 631، ج 1، 128.

[8]- الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه، ت: محمد حسن هيتو، ط1 (1403ه) دار الفكر- دمشق، ج1، ص149-150.

- أما القول بعدم حجية السنة القولية ينبني عليه رد آلاف الأحاديث القولية ومعها كثيرٌ من الأحكام الشرعية التي بُنِيَتْ عليها[1]، يقول الإمام أبو شهبة رحمه الله:(ولو قصرنا السُنَّةَ على المتواترة العملية لفرطنا في آلاف الأحاديث القولية التي نقلت عن الرسول - صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلاَمُهُ عَلَيْهِ - في الأحكام والأخلاق والمواعظ)[2]، ويقول دكتور يوسف القرضاوي:(إن الأحاديث القولية تمثل في الواقع جمهرة السنة، وعليها مدار التوجيه والتشريع، وفيها يتجلى البيان النبوي، وتتمثل البلاغة المحمدية بأجلى صورها، وفيها (جوامع الكلم) التي خصَّ الله بها خاتم رسله ﷺ ويراد بها: الأحاديث التي جمعت في ألفاظ قليلة، معاني جمَّة)[3].

من خلال هذا الكلام يتبين أن تدوين السنة القولية دليل على حجتها، عندما أذن النبي ﷺ لأصحابه بالكتابة أحاديثه وتدوين أقواله، كأمره في خطبة الوداع بالكتابة لأبي شاه، وإذنه لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بكتابة كل ما يخرج من فمه الشريف ﷺ[4].

ومن هنا نلاحظ أن محمد حمزة لم يذكر التقرير في السنة الشريفة، إذ أن التقارير تمثل قسماً مهماً من السنة النبوية فإقراره ﷺ تشريع من الله ﷻ لسائر أفراد الأمة يجب الأخذ به، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[5]، وهذا ما عُلِم من حال الصحابة رضوان الله تعالى عنهم في وقائع كثيرة يدل على احتجاجهم بتقريره ﷺ.

وفي الأخير نقول أن كل ما جاء في حياته ﷺ يجب إتباعه وطاعته، ولا تقتصر على القول أو الفعل فقط إنما إتباع ما أتاه من قول وفعل وتقرير تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ

---

[1]- ينظر: محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، المرجع السابق، ص120.

[2]- أبو شهبة: دفاع عن السنة ورد شبة المستشرقين والكتاب المعاصرين، ط1(1989م)، مكتبة السنة، د م، ج1، ص247.

[3]- يوسف القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، المرجع السابق، ص 23.

[4]- ينظر: محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار، المرجع السابق، ص 121. (بتصرف)

[5]- سورة الأحزاب: الآية 21.

﴿ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1]، وقوله أيضا:﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾[2]، وقوله سبحانه وتعالى أيضا:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾[3].

ثالثا: يرى محمد حمزة "أن القرآن الكريم لم يعقد الصلة بين السنة والرسول {ﷺ}؛ أي أنه لم يربط بين السنة في مفهومها العام وأقوال الرسول {ﷺ} وأفعاله وتقريراته، ذلك أنه اقتصر على بيان سنة الله المخالفة لبقية السنن وعلى الحديث عن سنة الأولين والسابقين، استدل محمد حمزة بقوله أن لفظة السنة استعملت في الصلة مع الله تعالى ومقرونة أيضا بالأولين"[4]،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾[5]، والآية: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[6]، وقال تعالى أيضا: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[7]، والآية: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾[8].

---

[1]- سورة الحشر: الآية 7.

[2]- سورة النور: الآية 54.

[3]- سورة النساء: الآية 64.

[4]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص32-33.

[5]- سورة الأحزاب: الآية 38.

[6]- سورة فاطر: الآية 43.

[7]- سورة الأنفال: الآية 38.

[8]- سورة الكهف: الآية 55.

الرد على هذه الشبهة:

استعمل القرآن الكريم لفظة السنة في المعنى اللغوي (بأنها السيرة والطريقة)، لا الاصطلاحي (بأنها أقوال وأفعال وتقرير وصفة خُلقية وخَلقية.. للنبي ﷺ)، أي ليست لها علاقة بسنته، ولكن القرآن الكريم تحدث بآيات أخرى دلت على لزوم إتباع هديه وطاعته ﷺ، في قوله سبحانه وتعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1]، وقوله تعالى أيضا: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[2]،

وقوله عز وجلأيضا:﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[3]، وقال سبحانه وتعالى أيضا: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾[4]، وقال أيضا: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾[5]، فالبيان في هذه الآية هي سنته ﷺ، حيث أمره الله تعالى أن يُعلِّم الناس بأموره التي أنزلت إليه من القرآن وتلاوة آياته وتزكية المؤمنين (التزكية كلمة تضم معنى الطهارة)، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ ﴾[6]، وقوله تعالى أيضا:﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟

---

[1]- سورة الحشر: الآية 7.

[2]- سورة الأعراف: الآية 157.

[3]- سورة آل عمران: الآية 31.

[4]- سورة الأحزاب: الآية 21.

[5]- سورة القيامة: الآية 16-19.

[6]- سورة النحل: الآية 44.

﴿عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾[1]، وهذا ما ذهب إليه المحدثون بأن السنة خاصة بالنبي ﷺ وهي طريقته وسيرته سواء كانت حسنة أو سيئة، فأما موضعها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾[2]، وأيضا قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[3]...وغيرها، فهي إطلاق عام، ويقصد بها طريقة الأمم والأولين سواء كانت خيرًا أو شرًا، وهذا ما ذكره الدكتور يوسف القرضاوي بقوله: (وفي القرآن استعملت كلمة سنة، مفردة، ومجموعة، منكرة، ومضافة، للدلالة على الغائب في القوانين الثابتة، التي أقام الله عليها نظام الخلق، باعتبارها الطريقة المعتادة، التي يجري عليها القَدَر الإلهي في سياسة الخلق عامة، وفي عقاب الطغاة والمكذبين خاصة)[4].

وفي الأخير نستنتج أن السنةموافقة للقرآن الكريم، فهي تفسر مبهمهِ وتفصل مجملهِ وتقيد مطلقهَ وتخصص عامهِ، وتشرح أحكامهِ وأهدافهِ، ونجد أن الشرع الإسلامي يتكون من الأصلين معاً: القرآن والسنة، تحقيقاً لقول النبي ﷺ:«تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[5]. كما ورد أيضا في حديث علقمة، عن عبد الله، قال: «لعن الله الواشمات والموتشمات، والمتنمصات والمتفلجات، للحسن المغيرات خلق الله»فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني عنك أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي ألعن من لعن رسول الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول،

---

[1]- سورة البقرة: الآية 151.

[2]- سورة الكهف: الآية 55.

[3]- سورة فاطر: الآية 43.

[4]- يوسف القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، المرجع السابق، ص 4.

[5]- أخرجه مالك في الموطأ: كتاب القدر، النهي عن القول بالقدر، ت: حمد مصطفى الأعظمي، ط1 (1425هـ- 2004م)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي- الإمارات، رقم الحديث: 3338، ج 5، ص 1323.

قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1]؟ قالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه، قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه، قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت، فلم تر من حاجتها شيئا، فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها[2]. وكذلك وصل الإمام ابن حزم- رحمه الله تعالى- إلى دليل قوي وعظيم، يقول -رحمه الله تعالى-: "لمّا بينا أن القرآن هو الأصل المرجوعُ إليه في الشرائع، نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ ووجدناه ﷻ يقول فيه واصفًا لرسوله ﷺ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[3]، فصحّ لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله ﷻ إلى رسوله ﷺ على قسمين؛ أحدهما: وحيٌ متلو مؤلف تأليفًا معجز النظام وهو القرآن. والثاني: وحي مروي منقول غير مؤلّف ولا معجز النظام ولا متلو لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ﷺالمبيّن عن الله ﷻ مراده منّا"[4].

والنصيحة الذهبية التي حث عليها الله سبحانه وتعالى إتباع كل ما ورد عنه ﷺ، وعدم التفريق بين نبوته ورسالته، كما حث على وجوب العمل بسنته بعد وفاته، تحقيقا لقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[5].

---

[1]- سورة الحشر: الآية 7.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب تفسير القرآن، باب (ما أتاكم الرسول فخذوه)، رقم الحديث: 4886، ج 6، ص 417.

[3]- سورة النجم: الآية 3- 4.

[4]- ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد محمد شاكر، د ط، د ت، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ج 1، ص 96-97.

[5]- سورة الأعراف: الآية 157.

المبحث الثاني:

موقف محمد حمزة من تدوين الحديث النبوي:

المطلب الأول:

موقفه من روايات

الإذن والنَّهي عن كتابة الحديث النبوي

المطلب الثاني:

موقفه من تأخر تدوين الحديث النبوي

المبحث الثاني: موقف محمد حمزة من تدوين الحديث النبوي:

الحديث النبوي هو المصدر التشريعي الثَّاني بعد القرآن الكريم، لذا فقد اهتَّم به المسلمون اهتماما منقطع النَّظير، ولقي منهم كل عناية ورعاية منذ عهد الرسول ﷺ إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فحفظوه في صدورهم ووعوه في قلوبهم ودونوه في الصحف، لذلك ساهمت الذَّاكرة والصُّحف والدَّفاتر في حفظ الحديث النبوي، وقد سار الحفظ في الصدور وفي الصحف جنبا إلى جنب في سبيل هذه الغاية.

قد مرت كتابة الحديث النَّبوي بثلاثة عهود حتى تم تدوينه بشكل رسمي عام:

أولا: عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: عهد الصحابة رضي الله عنهم.

ثالثا: عهد التابعين ومن بعدهم.

المطلب الأول: موقفه من روايات الإذن والنَّهي عن كتابة الحديث النبوي.

يمثل الحداثيون العرب رجع الصدى لما طرحه من قبلهم أساتذتهم المستشرقون من شبهات حول السنَّة النَّبوية عموما، فانطلقوا فيما سموه نقد التراث، أي نقد السنة النبوية بما تمثله من مصدريَّة أساسيَّة في التشريع الإسلاميودورها ا في فهم القرآن الكريم، والهدف من هذا النقد تعطيل مصدرية السنة ونفي حجيتها، وفي هذا المطلب سأتطرق إلى آراء محمد حمزة من قضايا التدوين.

حيث قال: "أن هناك اختلافاً حول موقف النبي ﷺ نفسه من تدوين ما كان يتلفظبهمن أحاديث وحول موقف الصحابة والخلفاء الراشدين من حفظ الحديث في صحف كما وقع بالنسبة إلى القرآن"[1]، واستدل ببعض الأقوال على كلامه منها قول محمد توفيق صدقي: (إن متن القرآن مقطوع به لأنه منقول عن النبي ﷺ دون زيادة ولا نقصان ومكتوب في عصره بأمر منه بخلاف الأحاديث

[1]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 56.

النبوية فلم يكتب منها شيء مطلقا إلا بعد عهد الرسول ﷺ بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد)[1]. واستنتج من هذا:

الفرع الأول: النَّهي عن كتابة الحديث.

أولا: وصل محمد حمزة إلى نهاية المطاف:

"أن النبي ﷺلم يأمر بكتابة كلامه خشية الالتباس بكلام اللهﷻ، ولا يبلِّغ عنه شيء سوى القرآن"[2] الذي كفل اللهﷻ بحفظه في قوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[3]، واستدل بقول أحمد أمين: (إن الحديث لم يدون خشية التباسه بالقرآن، وأن التدوين لم يكن شائعا في هذا العصر،وأن الأحاديث غير مدونة كالقرآن إنما تروى عن الرَّسول ﷺ في أغلب الأحيان من الذاكرة لا من صحيفة)[4].

ثانيا: الروايات التَّي استدل بها:

نقل محمد حمزة تلك الأحاديث من كتاب ابن عبد البر في جامع بيان وفضله[5]، تضمن موقف الرسول ﷺ والصحابة رضوان الله تعالى عليهم من تدوين الحديث، فأورد الروايات الناهية[6]عن ذلك.

---

[1]- محمد توفيق صدقي: الإسلام هو القرآن وحده، مجلة المنار، المرجع السابق، ج 9، ص 515.

[2]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 56-57.

[3]- سورة الحجر: الآية 9.

[4]- أحمد أمين: فجر الإسلام، د ط، د ت، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر، 230.

[5]- ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهري، ط1 (1414هـ-1994م)، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، ج1، ص 273-274-275-283.

[6]- ينظر:مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب جامع للإمام معمر بن راشد الأزدي رواية الإمام عبد الرزاق، باب كتاب العلم، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط 2 (1403هـ)، المجلس العلمي- الهند،رقم الحديث: 20485ج 11، ص 258. وينظر: جامع معمر بن راشد، باب كتاب العلم، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط 2 (1403هـ)، المجلس العلمي بباكستان- المكتبة الإسلامية بيروت، رقم الحديث: 20485، ج 11، ص 258، وينظر: المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، باب من كره أن يقال على وجه التعظيم مخافة

ومن أشهر هذه الروايات حديث أبي سعيد الخذري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[1]، وفي بعض الألفاظ (سوى القرآن)[2]، وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن النبي ﷺ نهي عن كتابة ما يخرج منه غير كلام الله عز وجل وهو القرآن، وهو نهي صريح عن كتابة حديثه، والأمر بكتابة القرآن الكريم.

1- حديث هداب بن خالد الأزدي، حدثنا همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار،عن أبي سعيد الخذري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»[3]، وفي بعض الألفاظ «سوى القرآن»[4].

الكبر، ت: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، د ط، د ت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي- الكويت، رقم الحديث: 734 (إنا لا نكتب العلم)، ج1، ص 408، وينظر: مصنف ابن أبي شيبة، كتاب فضائل القرآن، في التمسك بالقرآن، ت: كمال يوسف الحوت، ط 1 (1409ه)، مكتبة الرشد- الرياض، رقم الحديث: 30011، ج6، ص 126. وينظر: معجم ابن الأعرابي، باب الباء، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط 1 (1418ه- 1997م)، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، رقم الحديث: 523، ج 1، ص 280.

[1]- أخرجه: مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، رقم الحديث: 3004، ج 4، ص 2298

[2]- أخرجه: الحاكم في المستدرك، كتاب العلم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1 (1411ه-1990م)، دار الكتب العلمية- بيروت، ج1،ص216.

[3]- أخرجه: أبي داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتابة العلم، ت: شعيب الأرنؤووط، رقم الحديث: 3647، ج5،ص491، وأخرجهالنسائي في سنن الكبرى، كتاب فضائل القرآن، كتابة القرآن، رقم الحديث: 7954، ج7،ص254، وأخرجه أحمد في مسنده، ج17،ص250،وأخرجه أبي يعلى الموصلي في مسنده، ت: حسين سليم أسد، ط1 (1404ه-1984م)، دار المأمون للتراث- دمشق، رقم الحديث: 1288، ج2،ص466، وأخرجه البزار في مسند، ت: عادل بين سعد، ط1 (1988م-2009م)، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، رقم الحديث: 8763، ج15، ص277.

[4]- أخرجه: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتابة العلم، رقم الحديث: 389، ج1،ص268، وأخرجه أحمد في مسنده، رقم الحديث: 11085، ج17،ص149.

2- حديث أحمد بن سعيد بن بشر، حدثنا ابن أبي دليم، نا ابن وضاح، ثنا محمد بن يحيى المصري، ثنا ابن وهب قال: سمعت مالكا، يحدث أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها، ثم قال: «لا كتابمع كتاب الله»[1].

الرد على هذه الشبهة:

ساق محمد حمزة أثار الصحابة في النَّهي عن الكتابة، والرغبة عنها دون أن يذكر هل هذه الروايات صحيحة ثابتة مستند إلى من رويت عنهم أم لا؟

إن الأحاديث المتقدمة في النهي والتي هي عمدة القوم كلها ضعيفة ما عدا حديث أبي سعيد الخذري رضي الله عنه ففيه اختلاف بين النقاد، وهو أقوى تلك الأحاديث وأقوى حُجَجَ القوم، ولم يزد بعضهم عن الاحتجاج به.

سنعرض بإيجاز تلك الردود في بعض الآثار:

- حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يكتب هذه الأحاديث أو كتبها، ثم قال: «لا كتاب مع كتاب الله»، وإسناد هذا الأثر منقطع لأن مالكاً لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولذلك قال الإمام المعلمي رحمه الله: (وهذا معضل)[2].

- أما حديث هارون بن عنترة، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه قال: " أصبت أنا وعلقمة، صحيفة فانطلق معي إلى ابن مسعود بها وقد زالت الشمس أو كادت تزول، فجلسنا بالباب، ثم قال للجارية: انظري من بالباب، فقالت: علقمة والأسود، فقال: ائذني لهما، فدخلنا فقال: كأنكما قد أطلتما الجلوس؟ قلنا: أجل، قال: فما منعكما أن تستأذنا؟ قالا: خشينا أن تكون نائما قال: ما أحب أن تظنوا بي هذا إن هذه ساعة كنا نقيسها بصلاة الليل، فقلنا: هذه صحيفة فيها حديث حسن فقال: يا

[1]- أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، رقم الحديث: 341، ج 1، ص 273.

[2]- عبد الرحمن المعلمي: الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط (1406هـ- 1986م)، عالم الكتب- بيروت، ج1، ص 41. والحديث معضل: هو ما سقط من إسناده اثنان، فأكثر بشرط على التوالي.

جارية هاتي الطست واسكبي فيه ماء قال: فجعل يمحوها بيده ويقول: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾[1]، فقلنا: انظر فيها فإن فيها حديثا عجبا، فجعل يمحوها ويقول: «إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره»[2]. فإن هارون بن عنترة اختلف فيه، فَوَثَّقَهُ بعضهم كالإمام أحمد[3]، والإمام ابن أبي حاتم[4]، والإمام العجلي[5] رحمة الله عليهم.

وَضَعَّفَهُ بعضهم: قال الإمام يحي بن معين رحمه الله: (كذاب)[6]، وقال الإمام البخاري رحمه الله: (منكر الحديث)[7]، وقال الإمام ابن حبان رحمه الله: (منكر الحديث جدا يروي المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب المستمع لها أنه المتعمد لذلك من كثرة ما روى مما لا أصل له لا يحوز الاحتجاج به بحال)[8]، وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: (متروك)[9]، وقال الإمام ابن حجر رحمه الله: (لا بأس به)[10]. ومهما تكن حال عنترة ﷺ، فإنه لا دلالة في هذه القصة على كراهة الصحابة لكتابة أحاديثه ﷺ، أو نهيهم عنها، أو محوهم لها؛ لأنه لا دليل على أن الصحيفة التي جاء بها الأسود وعلقمة إلى ابن

---

[1]- سورة يوسف: الآية 3.

[2]- أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: المرجع السابق، رقم الحديث: 358، ج 1، ص 283. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه،كتاب فضائل القرآن، في التمسك بالقرآن، رقم الحديث: 30011، ج6، ص 126. وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه، باب الباء، رقم الحديث: 523، ج 1، ص 280.

[3]- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن محمد عباس، ط 1 (1408هـ- 1998م)، دار الخاني- بيروت- الرياض، ج2، ص 472.

[4]- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط 1 (1271هـ- 1952م)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ج 7، ص 35.

[5]- العجلي: معرفة الثقات، د ط، د ت، د ن، د م، ج 2، ص 323.

[6]- ابن معين: تاريخ، ت: أحمد محمد نور سيف، ط1 (1399هـ-1979م)، مكتبة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، ج3، ص 317.

[7]- البخاري: تاريخ الأوسط، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1 (1397هـ-1977م)، دار الوعي، مكتبة دار التراث- حلب، القاهرة، ج 2، ص 569.

[8]- ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط 1 (1396هـ)، دار الوعي- حلب، ج 3، ص 93.

[9]- الدارقطني: كتاب الضعفاء والمتروكين، د ط، د ت، د ن، د م، ج 1، ص 16.

[10]- ابن حجر: تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، ط1 (1406هـ-1986م)، دار الرشد-سوريا، ج1، ص 569.

مسعود كانت تحتوي أقولاً وسنَناً، وأحاديث منقولة عنه ﷺ، بل يلوح عبارات القصة أن الصحيفة حوت أحاديث لأهل الكتاب[1]، ولذلك قالا لابن مسعود حين هَمَّ بمسحها: (انظر فيها، فإن فيها حديثا عجيبا)....إلى أخر الحديث.

أما حديث أبي سعيد الخذري رضي الله عنه فالحداثيون يدندنون حول هذه القضية، فقد اختلف النقاد في الحكم عليه، فصححه الإمام مسلم في كتابه (الصحيح) مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأعله الإمام البخاري وأبو داود بالوقف على أبي سعيد الخذري رضي الله عنه، وغيرهم.

فقد نقل الإمام ابن حجر عن الإمام البخاري رحمهم الله وغيره، أنَّ الصحيح وقفه على أبي سعيد الخذري رضي الله عنه[2]، وقال الإمام عبد الله بن أحمد رحمه الله: (عفان حدثنا يوما همام قال فقلت له إن يزيد بن زريع حدثنا عن سعيد عن قتادة ذكر خلاف ذلك الحديث قال فذهب فنظر في الكتاب ثم جاء فقال يا عفان ألا تراني أخطئ وأنا لا أعلم قال عفان وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب فقل ما كان يخطئ)[3]، وقال الإمام أبو داود رحمه الله: (وهو منكر، أخطأ فيه همَّام، هو من قول أبي سعيد الخذري)[4]، وفي كتاب الإمام العقيلي رحمه الله: (قال يزيد بن زريع، ما تقول في همام؟ قال: كتابه صالح ، وحفظه لا يساوى شيئا)[5] وأيضا كتاب ابن أبي حاتم رحمه الله (قال يزيد بن زريع أيضا: همام حفظه رديء وكتابه صالح)، وسئل أبو حاتم عن همَّام وأبان العطار من يُقَدَّم منهما؟ قال: (همام أحب إلى ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط)[6]، وقال الإمام الخطيب رحمه الله: (أن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله ، غير مرفوع إلى

---

[1]- ينظر:رمضان بن رمضاني، ص 263-264. وينظر: القاسم بن سلام، فضائل القرآن، ت: مروان العطية، ط 1 (1415هـ-1995م)، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ج 1، ص 73. (بتصرف)

[2]- ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط (1379ه)، دار المعرفة- بيروت، ج1، ص 208.

[3]- أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، المرجع السابق، ج1، ص 357.

[4]- جمال الدين المزي: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ت: عبد الصمد شرف الدين، ط2 (1403هـ-1983م)، المكتبة الإسلامي، والدار القيمة، د م، ج3، ص 408.

[5]- العقيلي: الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين فلجعي، ط1 (1404هـ- 1984م)، دار المكتبة العلمية- بيروت، ج4، ص 367.

[6]- ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، المرجع السابق، ج9، ص 108- 109.

النبي ﷺ)[1]. فقد حمل الإمام أبو داود رحمه الله في هذا الحديث على همام رضي الله عنه، وقال إنَّه وهم في رفعه، وهو مقتضى قول الإمام البخاري رحمه الله الذي قال إن الصحيح فيه الوقف، وهمَّام بن يحي ثقةٌ صدوق إلا أنَّ في حفظه شيء، وهذا معناه أنَّه إذا اعتمدعلى كتابه فحديثه قوي، أمَّا إذا حدَّث من حفظه فإنَّه يهمُ، وبالرجوع إلى كلام الأئمَّة نجد أن همَّاما كان صحيح الكتاب وفي حفظه شيء، ولذلك نصَّ غيرُ واحد من العلماء ومنهم عفَّان بن مسلم وهو أخصَّ تلاميذ همَّام أنه إذا حدَّث من حفظه فيخطئ فيرجع إلى كتابه فيجد نفسه أنَّه أخطأ فيستغفر الله[2]. وأيضا في كتاب مغلطاي رحمه الله (قال عبد الرحمن بن مهدي: إذا حدث من كتاب فهو صحيح، وكان يحيى بن سعيد لا يرضى كتابه ولا حفظه)[3]، وأيضا كتاب شمس الدين أحمد (قال الحسن الحلواني رحمه الله: سمعت عفان قال كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيهوكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه وكان يكره ذلك قال ثم رجع بعد فنظر في كتبه فقال يا عفان كنا نخطئ كثيرا فنستغفر الله)[4]. وفي ختام الكلام على حديث أبي سعيد الخذريرضي الله عنه، نقوم بتضعيفه مرفوعاً، وقد أجمعت أئمة النقاد على حكمه، وأن الذي يتَّرجح أن المرفوع لا يصح

[1]- الخطيب البغدادي: تقييد العلم،، د ط، د ت، دار إحياء السنة النبوية- بيروت، ج 1، ص 31.

[2]- نور الدين تومي: الجواب على الشبهات تأخر تدوين صحيح البخاري، مداخلة موجهة إلى الملتقى الدولي: صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية- عرض ونقد، يوم 4 و5 ربي الثاني 1440هـ الموافق ل: 11 و12 ديسمبر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، ص 10.

[3]- مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، ط1 (122هـ- 2001م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د م، ج12، ص 167.

[4]- شمس الدين أحمد محمد بن أحمد الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: الشيخ علي محمد معوض، د ط(1995م)، دار المكتبة العلمية- بيروت، ج7، ص 93.

على فرض صحة حديث أبي سعيد الخذري رضي الله عنه مرفوعاً، فهناك أحاديث أخرى تدل على أن كتابة الحديث قد وقع في عهد النبي ﷺ، بل وقد نقل غير واحد من العلماء الاتفاق على استحباب كتابة الحديث بل وعلى وجوبه[1].

هذا وقد سلك العُلماء أوجه عدة في الجمع بين الأحاديث التي فيها الإذن أو الأمر بالكتابة وبين الأحاديث الدَّالة عن النَّهي، كحديث أبي سعيد الخذري رضي الله عنه، منها:

- أن النَّهي الوارد في الأحاديث منسوخ بأحاديث الإذن بالكتابة بل والأمر بها، لأن النهي كان في أول الإسلام هي: خوف الاشتغال بالحديث عن القرآن، وذلك لتتوفر همهم على كتابة القرآن والاعتناء به وحده[2]، ذكر هذا القول الإمام الرامهرمزي، والإمام الخطيب البغدادي رحمة الله عليهم، وغيرهم[3]، قد عبر عن هذا الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله بقوله: (خوف الانكباب عن درس غير القرآن)، ثم أخرج أحاديث وأثارا تدل على هذا الأمر، ثم قال بعدها: (فقد ثبت أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول إنما هي لئلا يضاهى بكتاب الله تعالى غيره ، أو يشتغل عن القرآن بسواه)[4]، وكذلك خوف اختلاطه واشتباهه والتباسه بالقرآن، يقول الإمام البيهقي رحمه الله: (أن

---

[1]- ينظر: ابن الصلاح في معرفة علوم الحديث ت: نور الدين عتر، د ط (1406هـ- 1986م)، دار الفكر- سوريا- دار الفكر المعاصر- بيروت، ج1، ص183، قال: ثم إنه زال ذلك الخلاف وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الأخيرة، وينظر: النووي على شرح مسلم، ط2 (1392هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت،ج9، ص129، قال: وجاءت أحاديث بالنهي عن كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهور السلف بجوازه ثم أجمعت الأمة على استحبابه، وقال أيضا: ج13، ص142: وفيه جواز كتابة العلم، وهو مجمعٌ عليه الآن،وينظر: ابن كثيرفي الباعث الحثيث على علوم الحديث، ت: أحمد محمد شاكر، ط2، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج1، ص132: وقد حكى إجماع العلماء في الأعصار الأخيرة على تسويغ كتابة الحديث وهذا أمر مستفيض، شائع ذائع، من غير نكير)، وينظر:ابن الملقن في التوضيح، ط1 (1429هـ- 2008م)، دار النوادر، دمشق-سوريا، ج3، ص560، وينظر: ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، د ط، د ت، د ن، د م، ج2، ص220.

[2]- نور الدين تومي: الجواب على الشبهات تأخر تدوين صحيح البخاري، المرجع السابق، ص 19-20.

[3]- مما يحسن التنبيه له أن البعض ذهب إلى النسخ إلا أنه لم يصرح بالعلة.

[4]- الخطيب البغدادي: تقييد العلم، المرجع السابق، ج1، ص 57.

النهي عن الكتابة إنما وقع خشية أن يختلط بكتاب الله عز وجل)[1]، وقال الإمام السمعاني رحمه الله: (أن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء لكي لا يختلط مع كتاب الله عز وجل)[2]، وقال أيضا الإمام النووي رحمه الله: (النهي عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه واشتباهه)[3]، ويميل إلى هذا القول الإمام القرطبي رحمه الله[4]، وقال أيضا الإمام القرشي رحمه الله[5]، وقال أيضا ابن العيني رحمه الله[6]، وفي الأخير يقول أيضا الإمام ابن القيم رحمه الله: (وإنَّما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن في أول الإسلام لئلا يختلط القرآن بغيره فلما علم القرآن وتميز وأفرد بالضبط والحفظ وأمنت عليه مفسدة الاختلاط أذن في الكتابة)[7]. وغيرهم من الأئمة رحمة الله عليهم جميعا.

- أن النَّهي عن كتابة القرآن والحديث في صحيفة واحدة خشية الاشتباه على الجهلاء به، ويكون الإذن فيها لمن عرف منه عدم الاشتباه[8]، يقول الإمام ابن القيم رحمه الله: (وقد قال بعضهم: إنما كان النهي عن كتابة مخصوصة وهي أن يجمع بين كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة خشية الالتباس. وكان بعض السلف يكره الكتابة مطلقا)[9].

- أن النَّهي خاص بوقت نزول القرآن الكريم خشية التباسه والإذن في غير ذلك[10].

---

[1]- البيهقي: المدخل إلى السنن الكبرى، المرجع السابق، ج1، ص 406.

[2]- السمعاني: أدب الإملاء والإستملاء، ت: ماكس فايسفايلر، ط1 (1401هـ-1981)، دار الكتب العلمية- بيروت، ج1، ص 146.

[3]- شرح النووي على مسلم، المرجع السابق، ج9، ص 130.

[4]- تفسير القرطبي: ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2 (1384هـ-1964م)، دار الكتب المصرية- القاهرة، ج11، ص 207.

[5]- ابن كثير: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث،المرجع السابق، ج1، ص 132.

[6]- ابن العيني: شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، ت: د شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط1 (1432هـ- 2011م)، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة- اليمن، ج 1، ص 224.

[7]- ينظر ابن القيم الجوزية: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، المرجع السابق، ج 2، ص220.

[8]- يوسف عبد اللاوي: موقف المدرسة الحداثية من تدوين السنة النبوية، الملتقى الدولي الثالث: القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية- رؤية نقدية، 4 و5 ربيع الأخر 1140هـ الموافق ل: 12 و13 ديسمبر 2018م، جامعة الشهيد حمه لخضر، ص 869.

[9]- ابن القيم الجوزية: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، المرجع السابق، ج2، ص 220.

[10]- يوسف عبد اللاوي: المرجع السابق، ص 870.

- أن النَّهي يخص من لا يتقن الكتابة فيخشى عليه الغلط، بخلاف من يتقن كعبد الله بن عمرو رضي الله عنه[1].

- أن النَّهي عن الكتابة كان موجهًا لمن يثق بحفظه خشية اتكاله على الكتابة، وأما من لم يثق بحفظه فقد أذن له بالكتابة[2]، قال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: (ونهى عن الكتابة عنه من وثق بحفظه، مخافة الاتكال على الكتاب، أو نهى عن كتابة ذلك حين خاف عليهم اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، وأذن في كتابته حين أمن من ذلك)[3].

الفرع الثاني: عدم تدون السنة في عهد النبي ﷺ.

قال محمد حمزة: "إذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة الصحابة في التحديث بل رغبتهم عنه، قوى عندك كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث ديناً عاماً كالقرآن ولو فهمواعن النبي ﷺ أنه يريد ذلك لكتبوا ولأمروا بالكتابة ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعلموا به"[4].

الرد على هذا الشبهة: قبل الرد على هذه الشبهة لابد من معرفة أن محمد حمزة استند على أمرين باطلين ولا أساس لهما من الصحة: الأمر الأول: عدم رغبة الصحابة في التحديث، والأمر الثاني: عدم رغبة أن تكون الأحاديث ديناً عاماً كالقرآن.

- إن رغبة الصحابة في عدم التحديث خشية الخطأ، كما وردت في قصة الزبير،عن عامر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، عن أبيه، قال: قلت للزبير: ما يمنعك أن تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه أصحابه، فقال:أما والله لقد كان لي منه وجه ومنزلة، ولكني سمعته يقول: «من كذب

---

[1]- يوسف عبد اللاوي: المرجع السابق، ص 870.

[2]- علي عبد الباسط مزيد: مناهج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، د ط، د ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م، ج1، ص 41.

[3]- ابن الصلاح: معرفة أنواع علوم الحديث، المرجع السابق، ج1، ص 182.

[4]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 59.

علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»[1]. ولكن هنا بعض الصحابة قاموا بالتحديث: كما جاء في حديث الاستئذان عن أبي سعيد الخدري ﷺ، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت:استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع»[2].

- أن السنة النبوية نقلت إلينا عبر التحديث (شفاهةً) وأنها تدل على عمل وتطبيق، تحقيقاً لقول النبي ﷺ: «لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه»[3]. وقوله أيضا: «وصلوا كما رأيتموني أصلي»[4].

- أن هناك أحاديث تدل على أن كتابة الحديث قد وقع في عهد النبي ﷺ، وأذن النبي ﷺ بالكتابة في بعضها[5]، بل وأمر ﷺ بالكتابة في البعض الآخر[6].

وفي الأخير نقول إن كتابة العلم مبدأ إسلامي، جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، وعمل به السلف، ولا زالت عليه إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

---

[1]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: 107، ج1، ص 33.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا، رقم الحديث: 6245، ج8، ص 54.

[3]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، رقم الحديث: 1297، ج2، ص 943.

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الآذان، باب الآذان للمسافر، رقم الحديث:631، ج1، ص 128.

[5]- ينظر: أبي داود في سننه: كتاب العلم، باب في كتابة العلم، رقم الحديث:3647، ج 5، ص 490.

[6]- ينظر: البخاري في صحيحه: كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، رقم الحديث:2034، ج 3، ص125- كتاب العلم، باب كتابة العلم، رقم الحديث: 113-114، ج 1، ص 34،و ينظر: ابن حجر في فتح الباري لشرح صحيح البخاري، ج1، ص210، وينظر:المباركفوري تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، د ط، دار الكتب العلمية- بيروت، ج 7، ص 358. ينظر: عمر البقاعي النكت الوفية بما في شرح الألفية، ط1 (1428هـ-2007م)، مكتبة الرشد ناشرون، ج2، ص 124.

المطلب الثاني: موقفه من تأخر تدوين الحديث النبوي.

التأخير في تدوين الحديث ليس دليلاً على نفي حجية السنة النبوية عموماً، والنَّهي عن الكتابة الحديث النبوي خصوصاً.

ينكر بعض المغالطين كتابة السنَّة في عهد النبي ﷺ، ويعتبرون أن كتابتها بدعة نهى الرسول ﷺ عنها في أكثر من موضع، وسبق ذكرها، حيث زعموا أن الأحاديث نقلت مشافهة فقط؛ إذ لم تكن الكتابة منتشرة بين العرب.

من هؤلاء الذين يزعمون أن السنة النبوية لم تدون في عهده ﷺ وفي عهد الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، محمد حمزة حيث تبنى فكرتين:

الفكرة الأولى: "أن التدوين لم يكن شائعاً في هذا العصر ولم يوضع له نظام خاص كالذي وُضع للقرآن الكريم"[1]، و يقصد من كلامه هذا أن في بداية الوضع قد نشأ كتاب عند المسلمين وهو القرآن الكريم، وأن الأحاديث غير مدونة في أغلب الأحيان من الذاكرة لا من صحيفة.

الفكرة الثانية: استمدها من كلام محمد رشيد رضا حيث قال: امتناع الصحابة عن الكتابة والنهي عنها بعد وفاة النبي ﷺ، وعدم تدوين الصحابة للحديث ونشره ولو دونوه لتواتر عنهم ذلك"[2].

الرد على هذه الشبهة:

ينبغي علينا أن نذكر قبل البدء في الرد على هذه القضية أمراً مهماً، سوف يسهم في توضيح كثير من جوانب هذا الموضوع:

ليس هناك تعارض بين قولهم بدأ (التصنيف) و(التدوين) في أواخر عصر التابعين، وبين قولهم أن بعض الصحابة وأتباعهم كانوا يكتبون أو عندهم صحف وكتب، كما سيأتي ذكره في البحث.

[1]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص59.

[2]- ينظر: محمد رشيد رضا في مجلة المنار، المرجع السابق، ج 10، ص 743.

- لا ننكر أن السنَّة النبوية كانت تنقل شفاهة غالباً، وذلك لاعتماد العرب على الذاكرة أكثر من اعتمادهم على الكتابة، لكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب في عهد النبي ﷺ، بل ثَبَتَتْ كتابتها في عهد النبيﷺ وتدوينها، وعنايتها عبر المراحل الزمنية:

أولا: العناية بها في زمن النبوة.

لقد ثبت عن النبي ﷺ بأصح الأسانيد، ومن طرق كثيرة جداً تفيد القطع بما انتهت إليه أنه قال: «من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار»[1]، وقال أيضا:

«لا تكذبوا علي، فإنه من كذب علي فليلج النار»[2]، وقال أيضا: «إن كذبا علي ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار»[3]. "وهذه النصوص هي اللبنة الأولى التي بنى عليها المحدثون قواعدهم، كما أن فيها إشارة ضمنية إلى جواز رواية الحديث عن النبي ﷺ؛ لأن التحذير من الكذب يُفهم منه تجويز النقل الصادق المتثبت عنه، ولكنه حذر من الكذب عليه في الوقت الذي حث على التبليغ عنه في مقامات متعددة"[4]. وهذا ما أثّر على أصحابه ومن بعدهم من أئمة النقل، وعلماء الأثر.

وقد جاء في مقدمة صحيح الإمام مسلم رحمه الله أن الرسول ﷺ، قال: «يكون في آخر الزمان دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم، ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم، ولا يفتنونكم»[5]، قال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله في "الكفاية": (وقد أخبر النبي ﷺبأن في أمته ممن يجيء بعده كذابون، فحذر منهم، ونهى عن قبول رواياتهم، وأعلمنا أن الكذب

---

[1]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: 107، ج1، ص 33.

[2]- أخرجه البخاري في صحيحه، المصدر نفسه: رقم الحديث: 106، ج1، ص 33، وأخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب التحذير من الكذب عن رسول الله صلى الله عليه سلم، رقم الحديث: 1، ج1، ص 9.

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم الحديث:1291، ج2، ص80.

[4]- ينظر: أحمد بن يوسف السيد: تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين، ط1(1438هـ- 2017م)، د د، المملكة العربية السعودية، ص98.

[5]- أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه: باب في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، رقم الحديث: 7، ج1، ص 12.

عليه ليس كالكذب على غيره، فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، احتياطا للدين، وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين)[1].

ثانيا: عناية الصحابة رضوان الله تعالى عنهم بسنة النبي ﷺ في حياته وبعد موته.

قد كتب الصحابة طائفة من الأحاديث في حياة النبي ﷺ، ومنهم من كتبها بإذن خاص منه ولكن أكثرهم قيّدوا ما جمعوه في السنوات الأخيرة من حياة النبي ﷺ بعد أن أذن في الكتابة لكل من يرغب وقدر عليها، والعجيب أن حرص الصحابة على تتبع أحاديث النبي ﷺ لم يَنْتَهِ بوفاة الرسول ﷺ، فقد ذكرت كتب الأحاديث صحفاً كتبها الصحابة[2]:

كصحيفة أبي بكر رضي الله عنه[3]، وصحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه[4]، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه التي تعرف بالصحيفة الصادقة[5]، بالإضافة إلى الصُّحُف المتقدمة، فقد كُتِبَتْ كثيرمن الصحائف في

---

[1]- ينظر: الخطيب الغدادي، الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، د ط، د ت، المكتبة العلمية- المدينة المنورة، ج1، ص 34.

[2]- ينظر: محمد لقمان السلفي: مكانة السنة في التشريع الإسلامي، المرجع السابق، ص 195.(بتصرف)

[3]- ينظر: البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة النغم، رقم الحديث: 145، ج 2، ص 118. وينظر: صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب ذكر الدليل على أن الزكاة...، ط3 (1424هـ-2003م)، المكتب الإسلامي، د ن، رقم الحديث: 2296، ج2، ص1101، ينظر: سنن الدارقطني،كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، ت: شعيب الأرنؤوط وحسين عبد المنعم الشلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، ط1 (1424هـ-2004م)، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، رقم الحديث: 1984، ج3، ص11، وينظر: سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب إذا أخذ المصدق دون سن أو فوق سن، رقم الحديث: 1800، ج1، ص575، ينظر: السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الزكاة، باب العدد الذي بلغته الإبل...، رقم الحديث: 7244 ج4،ص143، وباب كيف فرض صدقة الإبل، رقم الحديث: 7299، ج4، ص168.

[4]- ينظر: البخاري في صحيحه: كتاب الديات، باب العقالة، رقم الحديث: 6903، ج9، ص 11، باب لا يقتل المسلم بالكافر، رقم الحديث: 6915، ج9، ص 12.

[5]- أخرجه أبي داود في سننه: كتاب العلم، باب في كتاب العلم، رقم الحديث: 3646، ج 3، ص 318. وأخرجه أحمد في مسنده، رقم الحديث: 6510، ج11،ص 57، وأخرجهالدارمي في مقدمة سننه، باب من رخص في كتابة العلم، ت: حسين سليم أسد الداراني، ط1 (1412هـ-2000م)، دار المغني للنشر والتوزيع- المملكة العربي السعودية، رقم الحديث، 51، ج1، ص429، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الأدب، باب من كره النظر في كتب أهل الكتاب، ت: كمال يوسف الحوت، ط1 (1409هـ)، مكتبة الرشد- الرياض، رقم الحديث: 26428، ج5، ص313، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم، رقم الحديث: 359، ج1، ص187، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، رقم الحديث: 389، ج1، ص300.

عهد الصحابة رضوان الله عليهم، كصحيفة جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[1]، وصحيفة سمرة بن جندب ﷺ[2](قال ابن سيرين: في رسالة سمرة إلى بنية علم كثير)[3]، وصحيفة همام عن أبي هريرة رضي الله عنهما[4]، وكذا صحيفة الأعرج عنه[5]، وصحيفة بشير بن نهيك عنه كذلك[6]، وغيرها من الصحائف.

وفي ختام هذا الكلام تقدم نهي النبي ﷺ من كتابة أحاديثه سوى القرآن الكريم وكذلك تقدم أيضاً إذنه ﷺ بعد ذلك لمن أراد أن يكتب، فأخذ جلّ الصحابة بهذا المنهج فكتبوا أحاديث رسول الله ﷺ منها : كتاب في استفتاح الصلاة لأبي رافع مولى النبي ﷺ[7]، ونسخ برسائل النبي ﷺ لابن عباس رضي الله تعالى عنهما[8]، وكتاب سعد بن عبادة ﷺ[9]، وكتاب المناسك لجابر بن عبد الله ﷺ[10].

---

[1]- إسحاق بن العباس المكي الفاكهي: أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ت: عبد الملك عبد الله دهيش، ط2(1414هـ)، دار خضر- بيروت، ج2، ص366.

[2]- عبد المنعم السيد نجم: تدوين السنة ومنزلتها، ط3 (1399هـ- 2011م)، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ج1، ص36.

[3]- ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، المرجع السابق، ج 4، ص 236- 237.

[4]- السنن الصغير للبيهقي، ت: عبد المعطى أمين قلعجي، ط1 (1410هـ-1989م)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي- باكستان، ج3، ص354.

[5]- رفعت بن فوزي عبد المطلب: كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، د ط، د ت، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ج1، ص 55.

[6]- أبو ياسر محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، ط1 (1417هـ- 1996م)، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض- المملكة العربية السعودية، ج1، ص 83.

[7]- ينظر: الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية، المرجع السابق، ج1، ص 330.

[8]- ينظر: الزيلعي في نصب الراية، محمد عوامة، ط1(1418هـ-1997م)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت- لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة- السعودية، ج4، ص 418.

[9]- ينظر: لابن حبان في الثقات، ط1 (1393هـ-1973م)، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-الهند، ج6، ص28. وينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1 (1410هـ-1990م)، دار الكتب العلمية- بيروت، ج3، ص 460. وت: إحسان عباس، ط1 (1968م)، دار الصادر- بيروت، ج3، ص 613.

[10]- ينظر: الحافظ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ت: زكريا عميرات، ط1 (1419هـ-1998م)، دار المكتبة العلمية بيروت- لبنان، ج1، ص36.

- كان النبيﷺيشجع أصحابه الذين اعتنوا بأحاديثه كما في قصة سؤال أبي هريرة ﷺ أنه قال: قيل يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة، من قال لا إله إلا الله، خالصا من قلبه، أو نفسه»[1]. كما في الحديث الصحيح الآخر:«نضر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع»[2]. وغيرها من الأحاديث.

وهكذا يمكنناالقول أن نتيجة حرص الصحابة والتابعين أتباع التابعين في التلقي والمتابعة والتَّعظيم أن قاموا بتبليغ ما سمعوه ورأوه عن النبي ﷺ، وعلّموه من بعدهم.

[1]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، رقم الحديث: 99، ج1، ص 31.

[2]- أخرجه الترمذي في سننه: أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، رقم الحديث: 2657، ج5، ص34، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

المبحث الثالث:

موقف محمد حمزة من عصمة النبي ﷺ

تمهيد

المطلب الأول: رأيه في اجتهادات الرسول ﷺ في الأمور الدنيوية

المطلب الثاني: رأيه في معاتبة الله سبحانه وتعالى لرسوله ﷺ

المبحث الثالث: موقف محمد حمزة من عصمة النبي ﷺ.

يقول سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ ﴾[1]،

﴿ وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ ﴾[2].

قد بَيَّنَ الله سبحانه وتعالى لكافة عباده في هاتين الآيتين أنه اختار واصطفى من خلقه أناساً أخياراً، وعصمهم في ظاهرهم وباطنهم ورضاهم وغضبهم قبل النبوة وبعدها، لما عَلِمَه عز وجل فيهم من أنَّهم سيكونون هداة للخلق يخرجونهم من الظلمات إلى النُّورويهدونهم إلى صراط العزيز الحميد، وهو ما يُظهر أن عصمة النبي ﷺ وسائر الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- مُبَينة على إرادة كونيَّة يمتنع معها وقوع المعصيَّة.

وقد شهد له ﷺ بتلك العصمة ربه ﷻ في العديد من الآيات القرآنية منها إجمالا قوله تعالى:﴿ ۞ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ لَّكُم بَيۡنَ يَدَيۡ عَذَابٖ شَدِيدٖ ﴾[3].

تمهيد: التعريف بالعصمة لغةً واصطلاحاً.

لقد طعن كفار قريش قديماً في عصمة النبي ﷺ وتبعهم من لا يعتد بخلافهم وزعموا أن رسول الله ﷺ غير معصوم، ويجوز عليه ما يجوز على سائر البشر من الذنوب، كما زعموا أن سيرة رسول الله ﷺ الواردة في السنَّة المطهَّرة تختلف عنها سيرته في القرآن الكريم وأن في الأحاديث ما يطعن في عصمته ويشوه شخصيته.

[1]- سورة النمل: الآية 59.

[2]- سورة ص: الآية 47.

[3]- سورة سبأ: الآية 46.

وقد استند محمد حمزة على بعض النصوص القرآنية والأحاديث في عصمة النبي ﷺ والتي يُتوهّم من ظاهرها أن رسول الله ﷺ كان في ضلال أو غفلة أو شك، وعدم عصمته في عقيدته وقلبه وبلاغته للوحي واجتهاده وسلوكه وهديه. من خلال معرض كلامه يطرح إشكالين فيقول[1]:

أولهما: "كان مفهوم العصمة محل خلاف بين الأصوليين والفِرق الدينية والمتكلمين عند تحديد طبيعة المعصوم. فهل مختص في بدنه أو نفسه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه عن المعاصي؟ أم العصمة ملكة بمحض خلق الله تعالى تمنع عن الفجور".

ثانيهما: "هل عصم الله أنبياءه من كل ما يخل بالتبليغ ككتمان الرسالة والكذب في دعواها والتقصير في تبليغها؟، وهل الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- معصومون من السهو والغلط؟".

وفي هذا المطلب سأجيب عليإشكالية محمد حمزة، وذلك من خلال التعريف بالعصمة.

الفرع الأول: المعنى اللغوي للعصمة.

العصمة وردت في اللغة لعدة معان منها:

- المنع[2]، الحفظ[3]، القلادة[4]، الحبل[5].

قال صاحب لسان العرب: (العصمة في كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده: أن يعصمه مما يوبقه. يقال عصمه يعصمه عصما: منعه ووقاه)[6].

---

[1]- ينظر: محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ص 378-379.

[2]- ينظر: المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة،ج2، ص 605.

[3]- ينظر: مختار الصحاح للرازي، ت: يوسف الشيخ محمد، ط5(1420هـ-1999م)، المكتبة العصرية-الدار النموذجة-بيروت-صيدا، ج1، ص 211.

[4]- ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبد السلام محمد هارون، (1399هـ-1979م)، دار الفكر، د م، ج4، ص331.

[5]- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية، ج33، ص100-101.

[6]- ينظر: لسان العرب لابن منظور، ج12، ص 403. وينظر: المصباح المنير لأحمد الفيومي، ج2، ص 414.

قال تعالى على لسان سيدنا نوح عليه السلام وابنه: ﴿ يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٤٢﴾ قَالَ سَـَٔاوِيٓ إِلَىٰ جَبَلٖ يَعۡصِمُنِي مِنَ ٱلۡمَآءِۚ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ وَحَالَ بَيۡنَهُمَا ٱلۡمَوۡجُ فَكَانَ مِنَ ٱلۡمُغۡرَقِينَ ﴾[1]، وقال تعالى على لسان امرأة العزيز: ﴿ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ ﴾[2]،

وقال سبحانه وتعالى في حق سيدنا محمد ﷺ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾[3]. وقال أيضا: ﴿ قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ ﴾[4].

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصَّلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»[5].

وكلمة العصمة في هذه المواضع تدل على معنى المنع من المعصية، أي مانعاً نفسيا منها بلطف الله تعالى في الأمور كلها.

الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للعصمة.

عرّف المحدثون من أهل السنة العصمة في الشرع بتعريفات يختلف بعضهافي اللفظ إلا أن المعنى واحد، وقد يختلف بعضها لفظاً ومعنى، والاختلاف في المعنى يعود إلى من سلب اختيار المعصوم في أفعاله، ومن أوجبه.

---

[1]- سورة هود: الآية 42-43.

[2]- سورة يوسف: الآية 32.

[3]- سورة المائدة: الآية 67.

[4]- سورة الأحزاب: الآية 17.

[5]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، رقم الحديث: 392، ج1، ص 87.

قال الراغب: (عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم بما خصوا به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الأخلاق والفضائل، ثم بالنصرة وتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق، وقيل: المراد بالعصمة الحفظ من صدور الذنب، والمعنى بلغ والله تعالى يمنحك الحفظ من صدور الذنب من بين الناس، أي يعصمك بسبب ذلك دونهم)[1].

وعرفها صاحب كتاب نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض: (لطف من الله تعالى يحمل على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء)[2].

وكذلك عرفها الشوكاني: (واختلفوا في معنى العصمة فقيل: هو أن لا يمكن المعصوم من الإتيان بالمعصية. وقيل: هو أن يختص في نفسه أو بدنه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه عليها.وقيل: إنها القدرة على الطاعة وعدم القدرة على المعصية. وقيل: إن الله منعهم منها بألطافه بهم فصرف دواعيهم عنها. وقيل: إنها "تهيئة" العبد للموافقة مطلقًا، وذلك يرجع إلى خلق القدرة على كل طاعة)[3].

بعد مراجعاتي كلهاللتعاريف الموجودة يمكن القول أن العصمة: هي حفظ الله ﷻللأنبياء في بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهى عنه، وأن العناية الإلهية لم تفارقهم في كل أمور حياتهم قبل النبوة وبعدها.

وفي الأخير وصل محمد حمزة إلى مستندات في إثبات نفي العصمة وهي في عدة أمور.

---

[1]- ينظر: شهاب الدين الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ت: علي عبد الباري عطية، ط1(1415هـ)، دار المكتبة العلمية- بيروت، ج3، ص 365.

[2]- ينظر: شهاب الدين الخفاجي المصري، نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، ط1(1421هـ- 2001م)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج5، 193. وينظر: التعريفات للجرجاني، ط1 (1403هـ-1983م)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ج1، ص150، وينظر: تفسير الراغب للأصفهاني، ت: هند بنت محمد بن زاهد سردار، ط1 (1422هـ-2001م)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ج5، ص400.

[3]- الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، ت: أحمد عزو عناية، ط1(1419هـ- 1999م)، دار الكتاب العربي- دمشق، ج1، ص 100.

المطلب الأول: رأيه في اجتهادات رسول الله ﷺ في الأمور الدنيوية

لقد اشتدت الطعون حول السنّة المطَّهرة لنفي صفة الوحي عنها، حتى زعم هؤلاء المشاغبين أن السنّة ليست بتشريع فهي نتاج تجربة بشرية محضة، أي اجتهاد بشري ليس وحيا من الله تعالى، وفي هذا المطلب سيكون تفصيل ذلك.

يذهب محمد حمزة مباشرة إلى أن القرآن والإسلام كله إنّما هو من صنع محمد ﷺ بحكم تجربته البشرية ومخالطته للأقوام والأديان السابقة، ومعايشته لواقع قومه وتصديقه ما يدّعيه المنافقون، حيث "يُميز بين آراء الرسول ﷺ الدنيويَّة المحضة، وبين الآراء التي قصد الرسول ﷺ بها التشريع "[1].

ويستدل على ذلك بأحاديث[2] التي يرى فيها "أن العمل بها لا يسمى واجباً ولا مندوباً وأنَّه لا يقصد به التَّقرب إلى الله والتَّعبد، وأن مجرد أمر الرَّسول ﷺ لا يقتضي الوجوب"[3]، كحديث ما وقع في غزوة تبوك، وغزوة بدر[4]، وحديث الإفك[5]، وحديث تأبير النخل: « إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي، فإنما أنا بشر»[6]. وفي رواية أخرى: « أنتم أعلم بأمر دنياكم»[7].

واستنتج من هذه الأحاديث "أن جميع الدنيا متروكة إلى الناس يتصرفون فيها باجتهادهم ولا يتعلق بها التشريع، فما قاله النبي ﷺ كان ظناً لا صلة له بالوحي ويترك للناس التصرف فيه"[8].

---

[1]- ينظر: محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق،ص380.

[2]- ينظر: البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم، رقم الحديث: 3316، ج4، ص129. (كحديث: خمروا الآنية، وأوكوا الأسقية.....إلى أخره)

[3]- ينظر: محمد حمزة، المرجع السابق، ص 381- 382.

[4]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، باب قصة غزوة بدر، رقم الحديث: 3951، ج5، ص 72.

[5]- أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، رقم الحديث: 2770، ج4، ص 2129.

[6]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا..، رقم الحديث: 2362، ج4، ص1835.

[7]-أخرجه مسلم في صحيحه: المصدر نفسه، رقم الحديث: 2363، ج4، ص 1836.

[8]- محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص 381.

الرد على هذه الشبهة:

- "إن اجتهاد رسول الله ﷺ في الشريعة لا يخل بعصمته في أقواله وأفعاله وتقريراته، لأنه وحي وحكم الله النهائي، فالأصل فيما ثبت عنه أنه وحي ما لم يرد شيءٌ يصرف عنه هذه الصفة بحياة النبي ﷺ وقبل وفاته"[1].

- ليس من الشك في أن الاجتهاد الدينوي كالديني، فإذا أصاب ﷺ في اجتهاده لم يأت التنبيه فدل على إقرار رب العزة له، وإن خالف اجتهاد الأولى نزل وحي الله تعالى بالتنبيه والتصويب لما هو أولى.

- "أن جميع ما أخبر به النبي ﷺ من قبيل الأحكام والتشريع أو الأخبار الغيبية الماضية أو التي لم تأت بعد وما أخبر به النبي ﷺ عن الله مما ثبت نقلا، كلها من قبيل الوحي، ومنها الأحاديث التي تناولت مسائل السياسة، والحكم والحدود والعبادات العلمية ونحوه"[2].

- أما ما ورد في إحدى الروايات من قوله ﷺ«أنتم أعلم بأمر دنياكم»[3]، "فهو بيان منه بأن أمور الدنيا، تلك التي يُجرى منها كثرة المال وحطام الدنيا هذه موكولة إلى دراسة الأمة وخبرتها، فقد كان ﷺ متفرغاً لتبليغ الأمة وتعليمها تلك الأمور، وهذه الأمور أي أمور جمع المال والمعايش، ولكن القائلين بالتأبير لم يدركوا ذلك، فأبان ﷺ أن أمور المعاش موكولة إليكم، أما أمور الدين والخَلق، أمور العقيدة والعبادة فهذه رسالته ﷺ"[4]. فالأحاديث المحتملة لأن تكون بشرية هي ما قاله النبي ﷺ مما يندرج تحت العلم الطبيعي مما هو متداول في عصره منها ما هو وحي فصوبه، وما ليس وحي فخالفه التجربة العلمية في حياة النبي ﷺ.

---

[1]- ينظر: عماد السيد الشربيني،رد شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، ط1(1424هـ- 2003م)، دار الكتب المصرية، د م، ص 433.

[2]- ينظر:الحارث فخري، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، المرجع السابق، ص 124.

[3]- أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا..، رقم الحديث: 2363، ج4، ص 1836.

[4]- ينظر: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، المدخل إلى السنة النبوية، د ط (1427هـ- 2007م)، مكتبة الإيمان، د م، ص 27-28-29.

وفي الأخير معلوم أن الأنبياء- عليهم السلام- هم أئمَّةٌ مجتهدون في أمور غير التشريع والتي لم ينزل فيه نصإلا أنهم قد يخطئون في ذلك، ولا يَخلو خَطَؤُهُمْ بعصمتهم، إذ لا يعد ذنباً أصلا، وقال ابن النجار: (فالإجماع منعقد على عصمتهم من تعمد الكذب في الأحكام وما يتعلق بها؛ لأن المعجزة قد دلت على صدقهم فيها. فلو جاز كذبهم فيها لبطلت دلالة المعجزة، ولا يقع ما يخل بصدقهم لا غلطا ولا سهوا عند الأكثر)[1].

المطلب الثاني: رأيه في معاتبة الله لرسوله ﷺ.

يذهب بعض المتوهمين والمعرضين إلى رفض مبدأ عصمة النبي ﷺ، ويَدَّعُونَ أن القرآن الكريم أثبت وقوعه في الخطأ والمعصية والسهو ونحو ذلك من الادعاءات الباطلة، ومن هؤلاء الذين ينكرون عصمة النبي ﷺ قبل البعثة وبعدهامحمد حمزة حيث يقول:

"وقوع النبي محمد ﷺفي الخطأ والسهو في المسائل التِّي لا يأمره الله بتبليغها، ونفيأن تكون لمواقف الرسول ﷺ في الوقائع اليومية أي قيمة تشريعية "[2].

ويؤكد مرة أخرى على أن الله سبحانه وتعالى عاتبه واستغفره على بعض مواقفه، وخاصة بشأن القرآن الكريم الذي لا يجوز أن يخطئ فيه مطلقاً، ثم بعد ذلك عفا عنه.

ويستدل بما ورد في القرآن الكريم من آيات ظاهرها عتاب الرسول ﷺ نحو قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾[4]، وقوله عز وجل: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾[5].

---

[1]- ابن النجار: شرح الكوكب المنير، المرجع السابق، ج2، ص 169.

[2]- ينظر: محمد حمزة، الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، المرجع السابق، ص379.

[3]- سورة الأنفال: الآية 67.

[4]- سورة التوبة: الآية 43.

[5]- سورة عبس: الآية 1-2.

ويقول أيضا: أن النبي ﷺ مهمته الوحيدة قاصرة على بلاغ القرآن الكريم فقط دون أي تغيير نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[1].

الرد على هذه الشبهة:

- "إن عتاب الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- الواردة في القرآن الكريم،هو في الظاهر عتاب، والحقيقة كرامة ومكانة وقربة لله ﷻ في الدنيا والآخرة"[2].

- "إن أقوال وأفعال الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- التي وقع فيها العتاب من الله ﷻ لمن عاتبه منهم، أن تكون على فعل مباح، والمباحات جائز وقوعها من الأنبياء، وليس فيها قدح في عصمتهم ومنزلتهم، والوقوع في أي ذنب يستوجب اللوم أو الذم"[3].

- "اشتملت آيات العتاب على بعض الحِكَم والأسرار؛ لكي تستفيد منها الأمة في حياتها، لأن النبي ﷺ كان أسوة لأمته يجب عليها اتباعه، وكلَّف كل من يسمع عنه شيئاً أن يبلغه إلى من وراءه ليعم بلاغة الأمة في كل زمان ومكان"[4].

- إن مجرد عتاب الله سبحانه وتعالى لنبيه ﷺ، ليست دليلاً أنه خالف أوامر ربه، ولم يكن مذنباً فيما فعله، وهذا ما نوضحه في الآية الكريمة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[5]. وكلمة (لولا) في اللغة العربية تستعمل عند "امتناع الشيء لوجود غيره"، إذن يجب الانتباه عند ذلك إلى معنى الآية التي يقول بأن حكماً صدر منذ الأزل وأنه تبعاً لذلك الحكم ستأخذون الغنيمة وتستفيدون منها.

---

[1]- سورة النجم: الآية 3-4.

[2]- ينظر: عماد السيد الشربيني، رد شبهات حول عصمة النبي في ضوء الكتاب والسنة، المرجع السابق، ص 168.

[3]- المرجع نفسه، ص 168.

[4]- ينظر: موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المرجع السابق، ج3، ص 93.

[5]- سورة الأنفال: الآية 68.

فكان الرسول ﷺ اجتهد في هذا الحكم الإلهي من ذلك الوقت، ولكن استباق هذا الحكم آنذاك كان حسناً، أما انتظار صدور فكان هو الأحسن [1].

- أما قوله تعالى ﷻ: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾[2]، هذه الآية تفيد تكريم النبي ﷺ وتعظيمه، خلافاً لمن وهم، ففهم منها عاتبه أو تأنيبه؛ لأن النبي ﷺ لم يخالف أمراً ولا نهياً، ويستوجب ما فهمه ذلك الواهم[3].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[4].

فهذه الآية تدل على تبليغ السنة، فما كان أقل من ذلك إبلاغ القرآن الكريم، بل كان مسايراً له في كل أطور البلاغ على حد سواء، لأن السنة من الوحي الذي أُنْزِلَ على النبي ﷺ، وفي معظمها تبيان للقرآن الكريم وتفسيره.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن الله سبحانه وتعالى قد جعل عصمة الأنبياء جميعهم سنة من سنن الحياة؛ لأنهم قدوة الناس وأسوتهم، وخلفاء الله في أرضه، وإن عصمة النبي ﷺ معروفة لنا من دراسة السيرة، وذلك منذ طفولته وإلى نهاية حياته وملاقاته ربه ﷻ.

ونقول أيضا أن النبي ﷺ يجتهد قدر استطاعته فيما لم ينزل فيه نص شرعي، حتى يُقَلِّده الخلق في الاجتهاد، فالمجتهد قد يخطئ أو يصيب فإذا أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران.

---

[1]- محمد فتح الله كولن، العصمة النبوية، ت: أورخان ط3 (1425هـ-2005م)، دار النيل للطباعة والنشر، مصر- القاهرة،ص82-83. (بتصرف)

[2]- سورة التوبة: الآية 43.

[3]- ينظر:عماد السيد الشربيني: رد شبهات حول عصمة النبي في ضوء الكتاب والسنة، المرجع السابق، ص 169، وينظر: موسوعة بيان الإسلام الرد على الافتراءات والشبهات، المرجع السابق، ج3، ص 97. (بتصرف)

[4]- سورة النجم: الآية 3-4.

خاتمـــــــة

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتحقق الغايات، وبهذا ينتهي ما يَسر الله تعالى جمعه وتنسيقه وعرضه، وبعد المطالعةالتي دامت شهور حول أفكار محمد حمزة لسنة النبوية والتي ألف فيها عدة كتب، حاولت من خلال مباحث هذه المذكرة أن أصل إلى هدف الرسالة العلمية وهي: إبطال شبهات محمد حمزة حول السنة النبوية، و من خلالها توصلت إلى النتائج التالية:

- كان هدف محمد حمزة من إثارة الشبهات حول السنة النبوية هو تشكيك المسلمين في أن تكون سنة النبي ﷺ مصدراً حقيقياً من مصادر التشريع، ولهذا أخذ الشك في بعض الجزئيات سبيلا إلى التشكيك في الكليات، والقصد من ذلك هدم المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي.
- لقد اعتمد محمد حمزة في كتابه على أقوال العقلانيين العرب والحداثيين المعاصرين مثل (محمد رشيد رضا، أحمد أمين، أبو رية، عبد المجيد الشرفي)، واستدل بعديد من أقوالهم في أكثر من موضع.
- أن الشبهات التي أثارها محمد حمزة حول السنة النبوية وتدوينها في عهد النبي ﷺهي نفسها التي أثارها القدامى من مشككي السنة المطهرة.
- تبنّى محمد حمزة فكرة أن تعريف مصطلح السنة والحديث استعملت في أكثر من اصطلاح لدى علماء التشريع الإسلامي، وأنهما يتغيران بتغير الزمان والمكان، وأن القرآن الكريم لم يعقد صلة بين السنة والرسول ﷺ.
- يرى محمد حمزة أن دور العقل أساس في فهم تلك النصوص والتعامل معها.
- اعتماد محمد حمزة على العقل في تحكيمه بين السنة العملية والسنة القولية التي جرى عليها النبي ﷺ والصحابة والتابعون وغيرهم.
- أشار محمد حمزة إلى أن وظيفة النبي ﷺ هي بيان القرآن الكريم بفعله وقوله، ولكن أقواله لم تحفظ بالكتابة كما حفظ القرآن الكريم.

- نفي محمد حمزة عصمة الأنبياء عامة، وعصمة النبي ﷺ خاصة ، وإقرارِه وقوع النبي ﷺ في الخطأ والسهو في المسائل التي لم يؤمر بتبليغها، وأن مواقفه ﷺ في الوقائع اليومية لا قيمة لها في التشريع الإسلامي.
- استنتج محمد حمزة من هذا العمل أن السنة النبوية اجتهاد بشري خاضها محمد ﷺ ولا يحتاج إلى تقديس.

التوصيات:

يوصي الباحث بمزيد العناية وتتبع لموضوع موقف محمد حمزة من السنة النبوية من خلال كتابه الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ودراسة مواقف أعداء السنة قديماً وحديثاً والحذر منها، وتقديم ملتقيات دولية للكشف عن وجوه هؤلاء الحداثيين ودفع الشبهات المثارة حول السنة النبوية.

وفي الختامنسأل الله أن يعيننا على بلوغ هدفنا وأن يفقهنا في كتابه العظيم وسنة نبيه الكريم وأن يعلمنا ما لم نعلم وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا من لدنه علما والله الموفق والمستعان وهو الهادي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه ودعا بدعوته إلى يوم الدين وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

فهرس الآيات

الآية أو شطرها	رقمها	الصفحة
البقرة		
كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا	151	20
آل عمران		
قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ	31	19
النساء		
وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ..	64	18
ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ...	87	09
المائدة		
يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَلَوۡ....	67	42
الأنعام		
ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم	82	06
الأعراف		
ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا	157	21-19
الأنفال		
قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن	38	18
مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ	68-67	47-46
التوبة		
عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ	43	48-46
هود		
يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلۡكَٰفِرِينَ تَسۡخَرُواْ	43-42	42

يوسف		
نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ	3	27
وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ	32	42
إبراهيم		
وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ .	4	14
الحجر		
إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ	9	24-15
النحل		
وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ	44	-15-07 19
تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ	82	07
الكهف		
وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَسۡتَغۡفِرُواْ	55	20-18
النور		
قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَۖ فَإِن.....	54	18
النمل		
قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ	56	40
الأحزاب		
قُلۡ مَن ذَا ٱلَّذِي يَعۡصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ	17	42
لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ	21	19-17
مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنۡ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ	38	18

سبأ		
قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ أَنتَ	46	40
فاطر		
قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ وَإِن	43	20-18
ص		
وَإِنَّهُمۡ عِندَنَا لَمِنَ ٱلۡمُصۡطَفَيۡنَ ٱلۡأَخۡيَارِ	47	40
الزمر		
ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا قُلُوبُهُم	23	09
النجم		
وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ۝٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ۝٤	4-3	09-06-15-13-47-21-48
الحشر		
وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ	7	18-15-21-19
القيامة		
لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ۝١٧...	19-16	19
عبس		
عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢	2-1	46

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	راوي الحديث	الصفحة
الأحاديث		
إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع	أبي سعيد الخذري	33
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله...	أنس بن مالك	42
....أنتم أعلم بأمر دنياكم	ثابت عن أنس بن مالك	45-44
إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به...	رافع بن خديج	44
تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه	أنس بن مالك	20
جاء ناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: أن ابعث معنا رجالا يعلمونا القرآن والسنة...	أنس بن مالك	12
فمن رغب عن سنتي فليس مني	أنس بن مالك	09
لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه	أبي سعيد الخذري	25
لا تكذبوا علي، فإنه من كذب علي فليلج النار	ربعي بن حراش	35
لتأخذوا مناسككم...	أبو الزبير عن جابر	33-16
لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر، وذراعا بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه...	عن أبي سعيد الخذري	09
لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك...	أبي هريرة	38-12
من سنَّ في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها، وأجر من عمل بها بعده...	عن المنذر عن أبيه	02

من كذب علي متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار	عبد الله بن الزبير عن أبيه	33-35
نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه	عن يزيد بن ثابت	10
نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه	عبد الرحمن بن عبد الله بم مسعود	09
نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه، فرب مبلغ أحفظ من سامع	محمد بن جبير بن مطعم	10
نضر الله امرأ سمع منا شيئاكما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع	عبد الله بن مسعود	38
نضر الله عبدا سمع مقالتي هذه فحملها، فرب حامل الفقه فيه غير فقيه....	عن أنس بن مالك	10
....وصلوا كما رأيتموني أصلي	عن أبي مالك بن الحويرث	04-16-33
يكون في آخر الزمان دجالون يأتونكم.....	أبي هريرة	35
الآثار		
لعن الله الواشمات والموتشمات، والمتنمصات...	علقمة عن عبد الله	20
لا كتاب مع كتاب الله	عمر بن الخطاب	26
إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن...	عبد الرحمان عن أبيه	27

فهرس الشبهات

والرد عليها

الشبهات والرد عليها	الصفحة
شبهة القول: بأن السنة والحديث مصطلح جاهلي وأنها يتغايران بتغير الزمان والمكان	1-4-7
الرد على هذه الشبهة	4-6-8
شبهة القول: بأن السنة عمل فقط	10-11-14-18
الرد على هذه الشبهة	11-14-19
شبهة القول: بأن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث	24
الروايات التي استدل بها	24
الرد على هذه الشبهة	26
شبهة القول: بعدم رغبة الصحابة في التحديث	32
الرد على هذه الشبهة	32
شبهة القول: بأن السنة النبوية لم تدون في عهده ﷺ وفي عهد الصحابة رضوان الله تعالى عنهم	34
الرد على هذه الشبهة	34
شبهة القول: بأن اجتهادات رسول الله ﷺ تجربة بشرية محضة، وأنها ليست بتشريع	44
الرد على هذه الشبهة	45
شبهة القول: بأن الآيات القرآنية ورد فيها معاتبة رسول الله ﷺ	46
الرد على هذه الشبهة	47

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

قائمة المصادر و المراجع:

1- كتب العقيدة:

-حسن محمد أيوب: تبسيط العقائد الإسلامية، ط5 (1429هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت- لبنان.

2- كتب التفسير:

-ابن تيمية: مجموع فتاوى، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د ط(1416هـ- 1995م)، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية.

-تفسير القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2 (1384هـ-1964م)، دار الكتب المصرية- القاهرة.

3- كتب علوم القرآن:

-شهاب الدين الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ت: علي عبد الباري عطية، ط1(1415هـ)، دار المكتبة العلمية- بيروت.

4- كتب متون الحديث:

- أبي يعلى الموصلي: سند،ت: حسين سليم أسد، ط1 (1404هـ-1984م)، دار المأمون للتراث- دمشق.

-إسحاق بن العباس المكي الفاكهي: أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ت: عبد الملك عبد الله دهيش، ط2(1414هـ)، دار خضر- بيروت.

-ابن أبي شيبة: المصنف، ت: كمال يوسف الحوت، ط1 (1409هـ)، مكتبة الرشد- الرياض.

-ابن الأعرابي: معجم، ت: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، ط1 (1418هـ-1997م)، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية.

-ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله، ت: أبي الأشبال الزهري، ط1(1414هـ-1994م)، دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية.

-ابن ماجه: السنن : ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط، د ت، دار إحياء الكتب العربية، د م.

-أبي داود: السنن، ت: شعيب الأرنؤوط، ط1 (1430هـ-2009م)، دار الرسالة العلمية، د م.

-أحمد بن حنبل : المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، ط 1 (1421هـ-2001م)، د م.

-البزار: المسند، ت: عادل بين سعد، ط1 (1988م-2009م)، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة.

-البيهقي: المدخل إلى السنن الكبرى، ت: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، د ط، د ت، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي- الكويت.

-الترمذي: السنن، ت: أحمد شاكر، ط 3 (1395هـ- 1975م)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

-الحاكم: المستدرك على الصحيحين، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1 (1411هـ- 1990م)، دار الكتب العلمية بيروت.

-الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، ت: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، د ط، د ت، المكتبة العليمة- المدينة المنورة.

-النسائي: السنن، ت: حسن عبد المنعم الشلبي، ط 1 (1421هـ- 2001م)، مؤسسة الرسالة- بيروت.

-عبد الرزاق الصنعاني:المصنف، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط 2 (1403ه)، المجلس العلمي- الهند.

-مالك: الموطأ، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط1 (1425هـ- 2004م)، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي- الإمارات.

-مسلم :الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط، د ت، دار إحياء العربي- بيروت.

-معمر بن راشد:الجامع، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط 2 (1403ه)، المجلس العلمي بباكستان- المكتبة الإسلامية بيروت.

5- كتب شروح الحديث:

-ابن حجر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط (1379هـ)، دار المعرفة- بيروت.

-ابن الملقن: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط1 (1429هـ-2008م)، دار النوادر، دمشق- سوريا.

-النووي على شرح مسلم، ط2 (1392هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

-المباركفوري: تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، د ط، د ت، دار الكتب العلمية- بيروت.

6- كتب العلل والسؤالات:

-أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال، ت: وصي الله بن محمد عباس، ط 1 (1408هـ-1998م)، دار الخاني- بيروت.

-العقيلي: الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين قلجعي، ط1 (1404هـ- 1984م)، دار المكتبة العلمية- بيروت.

7- كتب التخريج:

-الزيلعي في نصب الراية، محمد عوامة، ط1(1418هـ-1997م)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت- لبنان، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة- السعودية.

-جمال الدين المزي: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ت: عبد الصمد شرف الدين، ط2 (1403هـ-1983م)، المكتبة الإسلامي، والدار القيمة، د م.

8- كتب أصول الفقة والقواعد الفقهية:

-ابن النجار: شرح الكوكب المنير، ت: محمد الزحيي، ط2 (1418هـ-1997م)، مكتبة العيبكان، د م.

-ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، ت: أحمد محمد شاكر، د ط، د ت، دار الآفاق الجديدة- بيروت.

-الشيرازي: التبصرة في أصول الفقه، ت: محمد حسن هيتو، ط1 (1403هـ) دار الفكر- دمشق.

-عبد المجيد محمود: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د ط (1399هـ-1979م، مكتبة الخانجي- مصر.

-الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت: احمد عزو عناية، ط 1 (1419هـ-1999م)، دار الكتاب العربي، د م.

9- الفقه الحنفي:

-بدر الدين العيني: البناية شرح الهداية، ط1(1420هـ-2000م)، دار المكتبة العلمية، بيروت- لبنان.

10- كتب الرجال والتراجم والطبقات:

-الذهبي: تذكرة الحفاظ، ت: زكريا عميرات، ط1 (1419هـ-1998م)، دار المكتبة العلمية، بيروت- لبنان.

-شمس محمد بن أحمد الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: الشيخ علي محمد معوض، د ط(1995م)، دار المكتبة العلمية- بيروت.

-مغلطاي: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، ط1 (122هـ- 2001م)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د م.

-ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، ط 1 (1271هـ- 1952م)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

-ابن حبان: الثقات، ط1 (1393هـ-1973م)، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، د م.

-ابن حجر: تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، ط1 (1406هـ-1986م)، دار الرشد- سوريا.

-ابن سعد: الطبقات الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، ط1 (1410هـ-1990م)، دار الكتب العلمية- بيروت.

-ابن معين: التاريخ، ت: أحمد محمد نور السيف، ط1 (1399هـ-1979م)، مكتبة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة.

-ابن حبان: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، ط 1 (1396هـ)، دار الوعي- حلب.

-البخاري: تاريخ الأوسط، ت: محمود إبراهيم زايد، ط1 (1397هـ-1977م)، دار الوعي، مكتبة دار التراث- حلب، القاهرة.

-الدارقطني: كتاب الضعفاء والمتروكين، د ط، د ت، د ن، د م.

-العجلي: معرفة الثقات، د ط، د ت، د ن، د م.

11- كتب علوم الحديث:

-ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث ت: نور الدين عتر، د ط (1406هـ-1986م)، دار الفكر- سوريا- دار الفكر المعاصر- بيروت.

-ابن العيني: شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، ت: د شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، ط1 (1432هـ- 2011م)، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة- اليمن.

-أبو الحسن نور الدين الملا الهروي: شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ت: حمد نزار تميم، د ط، د ت، دار الأرقم، لبنان- بيروت.

-عبد الرحمن المعلمي: الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط (1406هـ- 1986م)، عالم الكتب- بيروت.

-الخطيب البغدادي: تقييد العلم، د ط، د ت، إحياء السنة النبوية- بيروت.

-الدهلوي : مقدمة في أصول الحديث، ت: سليمان الحسيني الندوي، ط 2(1406هـ-1986م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان.

-السمعاني: أدب الإملاء والإستملاء، ت: ماكس فايسفايلر، ط1 (1401هـ-1981)، دار الكتب العلمية- بيروت.

-ابن كثير: الباعث الحثيث على علوم الحديث، ت: أحمد محمد شاكر، ط2، د ت، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

-جلال الدين السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ت: أبو قتيبة، د ط، د ت، دار طيبة، د م.

-طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى أصول الأثر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط1 (1416هـ-1995م)، مكتبة المطبوعات الإسلامية- حلب.

-عبد الرحمن المعلمي اليماني: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، د ط (1406هـ- 1986م)، المطبعة السلفية- بيروت.

-عمر البقاعي: النكت الوفية بما في شرح الألفية، ت: ماهر ياسين الفحل، ط1 (1428هـ-2007م)، مكتبة الرشد ناشرون، د م.

-الدهلوي: مقدمة في أصول الحديث، ت: سليمان الحسيني الندوي، ط 2(1406هـ-1986م)، دار البشائر الإسلامية- بيروت- لبنان.

- محمد بن مطر الزهراني: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، ط1 (1417هـ- 1996م)، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية.

-رفعت بن فوزي عبد المطلب: كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، د ط، د ت، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

13- كتب اللغة:

-ابن فارس: مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، د ط (1399هـ-1979م)، دار الفكر، د م، ج: 6.

-ابن منظور: لسان العرب، ط3 (1414هـ)، دار الصادر- بيروت.

-أحمد الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، د ط، د ت، مكتبة العلمية- بيروت، ج: 2.

-الرازي: مختار الصحاح، ت: يوسف الشيخ محمد، ط5 (1420هـ-1999م)، المكتبة العصرية-الدار النموذجة، بيروت-صيدا.

-الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، د ط، د ت، دار الهداية، د م.

-إبراهيم مصطفى. أحمد الزيات. حامد عبد القادر. محمد النجار: المعجم الوسيط، ت: مجمع اللغة العربية، د ط، د ت، دار الدعوة، د م، ج: 2.

-محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ت: رفيق العجم وعلي دحروج، ط1 (1996م)، مكتبة لبنان.

14- كتب الغريب والمعاجم واللغة والفقه:

-ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد،د ط (1399ه-1979م)، مكتبة العلمية- بيروت.

15- كتب عامة:

-أبو شهبة: دفاع عن السنة ورد شبهة المستشرقين وكتاب المعاصرين، ط1 (1989م)، مكتبة السنة، د م.

-أحمد أمين: فجر الإسلام، د ط، د ت، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر.

-أحمد بن يوسف السيد: تثبيت السنة ونقص أصول المنكرين، ط1 (1438هـ-2017م)، د ن، المملكة العربية السعودية.

-شهاب الدين الخفاجي المصري: نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، ط1 (1421هـ-2001م)، دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان.

-عبد المنعم السيد نجم: تدوين السنة ومنزلتها، ط3 (1399هـ-2011م)، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة.

-عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي: المدخل إلى السنة النبوية، د ط (1427هـ-2007م)، مكتبة الإيمان، د م.

-علي عبد الباسط مزيد: مناهج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر، د ط، د ت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د م.

-عماد السيد الشربيني: رد الشبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء الكتاب والسنة، ط1 (1424هـ-2003م)، دار الكتب المصدرية.

-عمر فلاته: الوضع في الحديث، د ط، د ت، مكتبة الغزالي-دمشق ومؤسسة مناهل العرفان- بيروت.

-محمد بن رمضان رمضاني: آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية من خلال مجلة المنار-دراسة تحليلية نقدية-، ط1 (1434هـ)، مجلة البيان- رياض.

-محمد حمزة: الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، ط1 (2015م) دار البيضاء- المغرب.

-محمد عبد الرزاق الأسود: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات النبوية في مصر والشام، ط1 (1429هـ-2008م)، دار الكلم الطيب- دمشق.

-محمد فتح الله كولن: العصمة النبوية، ت: أورخان، ط3 (1425هـ-2005م)، دار النيل للطباعة والنشر، مصر-القاهرة.

-محمد لقمان السلفي: السنة وحجيتها ومكانتها في الإسلام، ط1 (1409هـ-1989م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان.

-محمد مصطفى الأعظمي: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د ط (1400هـ-1980م)، كتب الإسلامية- بيروت.

-يوسف القرضاوي: المدخل لدراسة السنة النبوية، د ط (جمادي الاولى1411هـ-نوفمبر1990م)، د ن- الدوحة.

16- المؤتمرات والمجلات:

-أحمد أمين: فجر، د ط، د ت، مؤسسة هنداوي التعليم والثقافة- مصر.

-رشيد رضا: مجلة المنار، د ط (22شوال 1315هـ-15مارس1898م)، مطبعة المنار، مصر-القاهرة.

-نور الدين تومي: الجواب على الشبهات تأخر تدوين صحيح البخاري، مداخلة موجهة إلى الملتقى الدولي: صحيحا البخاري ومسلم في القراءات الحداثية- عرض ونقد، يوم 4 و5 ربي الثاني 1440هـ الموافق ل: 11 و12 ديسمبر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة.

-يوسفعبد اللاوي: موقف المدرسة الحداثية من تدوين السنة النبوية، الملتقى الدولي الثالث: القراءات الحداثية للعلوم الإسلامية- رؤية نقدية، 4 و5 ربيع الأخر 1140هـ الموافق ل: 12 و13 ديسمبر 2018م، جامعة الشهيد حمه لخضر.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	-أ-
المبحث الأول: إشكالية مصطلح السنة والحديث عند محمد حمزة من خلال كتابه الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث.	
المطلب الأول: موقفه من تعريف السنة والحديث	01
الفرع الأول: تعريف السنّة في المعنى اللّغوي والاصطلاحي	01
الفرع الأول: تعريف الحديث في المعنى اللّغوي والاصطلاحي	07
المطلب الثاني: التفريق بين السنة والحديث	10
المبحث الثاني: موقف محمد حمزة من تدوين الحديث النبوي	
المطلب الأول: موقفه من روايات الإذن والنَّهي عن كتابة الحديث النبوي	23
الفرع الأول: النَّهي عن كتابة الحديث	24
الفرع الثاني: عدم تدون السنة في عهد النبي ﷺ	32
المطلب الثاني: موقفه من تأخر في تدوين الحديث النبوي	34
المبحث الثالث: موقف محمد حمزة من عصمة النبي ﷺ	
تمهيد	40
الفرع الأول: المعنى اللغوي للعصمة	41
الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي للعصمة	42
المطلب الأول: أن اجتهاد رسول الله ﷺ يؤيد بأن السنة المطهرة لست كلها وحي	44
المطلب الثاني: أن رسول الله ﷺ كان يخطئ فعاتبه الله	46

الخاتمة	50
فهرس الآيات القرآنية	53
فهرس الأحاديث	57
فهرس الشبهات والرد عليها	61
فهرس المصادر و المراجع	63
فهرس المحتويات	76

بحمد الله